

مؤامرات تقسيم الدول الإسلامية

ومبدأ الحق الدولي في تقرير المصير

د. محمود السيد حسن داود*

اعتمد للنشر في ٢٠١٢/١٠/١١م

سلم البحث في ٢٠١٢/٩/٩م

ملخص البحث:

لقد مر العالم الإسلامي ببعض المؤامرات التي دبرت له لتفتيته والقضاء علي وحدته، وقد حدث ذلك في الربع الأول من القرن الماضي، بناء علي ما تم التآمر عليه في اتفاقية "سايكس بيكو" أثناء الحرب العالمية الأولى، وعلي أثر هذه المؤامرة سقطت الخلافة الإسلامية وتحول العالم الإسلامي إلي دول متعددة متناثرة، لا مكان لها إلا علي الخرائط، ثم تم التأكيد علي ذلك التآمر في معاهدة "يالتا" أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي أيامنا المعاصرة تخضع الدول الإسلامية، لمؤامرة أخرى في التفتيت والتقسيم، وهي محاولة تفتيت المفتت، أو تفتيت الدولة الإسلامية الواحدة إلي دويلات متعددة بالغة الصغر، طبقا للمؤامرة الخبيثة التي وضعها اليهودي "برنارد لويس" أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ولقد ظهرت في بعض الدول الإسلامية اليوم بعض الحركات الانفصالية الوليدة التي تصب كل أعمالها في خدمة هذه المؤامرة، والتي بدأت علي أرض الواقع بتفتيت السودان وانفصال جنوب السودان عن شماله، علي مرأى ومسمع من العالم أجمع، وقد يتلونها في التفتيت بعض الدول الأخرى التي تعاني من هذه الحركات الانفصالية، مثل ليبيا والعراق واليمن وسوريا وغيرها من أقطار العالم الإسلامي. ووجود مثل هذه المخططات تؤكد في جلاء أن الوحدة الإسلامية مستهدفة، يعمل لهدمها الحاقدون، ويصر علي تدبير المؤامرات لها الأعداء والماكرون. وفي ضوء ذلك يتولي هذا البحث إلقاء الضوء علي مؤامرات تقسيم الدول الإسلامية من ناحية، وبيان مدي جواز إجراء هذا التقسيم علي ضوء مبدأ الحق في تقرير المصير من ناحية أخرى.

* أستاذ العلاقات الدولية المشارك بكلية الآداب جامعة البحرين، وكلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر.

Recherche Résumé:

Les ennemis du monde islamique ont travaillé sur la répartition et l'élimination de son unité, leur acte est arrivé dans le premier quart du siècle dernier, en s'appuyant sur ce qui a été comploté par la Convention, «Sykes-Picot» au cours de la Première Guerre mondiale, et l'impact de ces complots califat islamique est tombé et a transformé le monde islamique dans divers pays dispersés, n'ont pas leur place que sur les cartes, puis il a été confirmé que le complot dans le traité, «Yalta» pendant la Seconde Guerre mondiale. Aujourd'hui, à notre époque, les ennemis de l'islam font la planification de tracer une autre complot pour la fragmentation du monde islamique et le convertir en minuscule petit multiple, selon le jeu de tracés malicieux en juif »Bernard Lewis» pendant guerre Iran-Irak, Et certains mouvements séparatistes naissante est apparue dans certains pays musulmans aujourd'hui, verser ensemble de son travail au service de cette conspiration, qui a débuté sur le terrain pause-Soudan et la sécession du sud-Soudan du nord, les yeux et les oreilles du monde entier, a suivi de déchiqetage d'autres pays souffrant de ces mouvements séparatistes, comme la Libye, l'Irak et le Yémen, la Syrie et d'autres parties du monde islamique. Et les plans des ennemis de l'Islam confirme que l'unité islamique est en danger, et les ennemis cherchent à les démolir, et que la lumière prend cette recherche la lumière sur Les complots de division les pays islamiques, d'une part, et la mesure de ce qui est acceptable cette division à la lumière du principe du droit à l'autodétermination de l'autre.

المقدمة:

إن التقسيم الذي وصلت إليه " جمهورية السودان " الشقيقة، بفصل شمالها عن جنوبها، والذي أصبح واقعا ملموسا، مريرا وأليما، ابتداء من يوليو ٢٠١١، يعد طعنة جديدة غائرة في جسد الأمة الإسلامية، طعنة تؤكد في جلاء أن الوحدة الإسلامية مستهدفة، يعمل لهدمها الحاقدون، ويصر علي تدبير المؤامرات لها الأعداء والماكرون، كما أن هذه التجزئة تعمل في الحقيقة علي نقل البلاد من سيئ إلي أسوأ، لأن الفشل الذريع الذي نزل بالدول الإسلامية، وأدى إلي تخلفها واحتلال أرضها ومقدساتها، ونهب خيراتها وثرواتها، والتدخل في أخص شئونها وأحوالها،

وإن رجع إلي أسباب كثيرة، إلا أن أهم هذه الأسباب هو تجزئة هذه البلاد وضياع وحدتها، وصدق الحق سبحانه إذ يقول: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَازَعُوا فَعَشَلُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) (١).

ومن العجيب أن يظن أعداء الإسلام إلي مكانة الوحدة الإسلامية، أكثر من المسلمين المعاصرين أنفسهم، وقد دفعهم ذلك إلي محاولات هدمها والقضاء عليها، وذلك واضح من المؤامرات الصليبية واليهودية التي أدت إلي تفتيت العالم الإسلامي، وكان من أهم هذه المؤامرات ما تم الاتفاق عليه في المعاهدة التي عرفت بمعاهدة "سايكس- بيكو"، وقت الحرب العالمية الأولى، والمؤامرة التي تم فيها توزيع العالم الإسلامي كمناطق نفوذ للدول الكبرى، والتي عرفت باتفاقية يالطا وقت الحرب العالمية الثانية، وأخيرا المخطط الذي أراد فيه صاحبه وهو اليهودي "برنارد لويس" تقسيم المقسم، أو تفتيت دول العالم الإسلامي، وهو مشروعه في تفتيت العالم الإسلامي الذي وضعه أثناء الحرب العراقية الإيرانية، واعتمده الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية في عام ١٩٨٣م، بل وتم تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسات الأمريكية الإستراتيجية، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الترويج لفكرة النظام الشرق أوسطي؛ ليحل محل النظام الإقليمي العربي والإسلامي الراهن، وينزع العرب نزعا من عروبتهم وإسلامهم.

ومن العجيب أيضا أن ينبه بعض المحايدين من غير العرب، إلي أن رد هذه المكائد والمؤامرات التي تحاك للأمة الإسلامية بلبيل، لن يكون إلا عن طريق الوحدة الإسلامية، وفي ذلك يقول أحدهم (٢) بعد أن روي قصة الدمار الذي أنزله الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" علي شعب العراق، وقصة دعمه لإسرائيل في محاولة القضاء علي الشعب الفلسطيني: "... إن الأمل الوحيد المتاح لشعوب العالم العربي لمقاومة إدارة بوش ومنع إعادة استعمار الشرق الأوسط من قبل القوي الامبريالية الغربية يكمن في وقوفهم صفا واحدا ضد هذه المحاولات الرامية إلي تدميرهم، فاستراتيجية القوى الغربية الامبريالية... تستند علي تلك اللعبة القديمة، لعبة فرق تسد، وضرب مجموعة من دول العالم الثالث بمجموعة أخرى، وتركهم

ممسكين برقاب بعضكم بعضاً، ثم الانقضاض لقتلهم كلا علي حدة...".
وتبقي هذه المؤتمرات تحدياً دولياً كبيراً للوحدة الإسلامية، ويصير من أوجب الواجبات علي علماء المسلمين اليوم، كل في تخصصه، أن يعقدوا مؤتمراتهم، ويعمروا نواديهم، ويقدموا فيها دراساتهم الشرعية والقانونية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، حول أحكام هذا التقسيم، وتاريخ هذه المؤتمرات، وأثرها الوخيم في كل ناحية، من نواحي هذه الحياة، وخاصة في ظل ما يعرف اليوم بالربيع العربي، وفي ضوء هذا الواجب كانت هذه الدراسة التي تعمد إلي كشف هذه المؤتمرات وضرورة مواجهتها، كما تركز علي بيان حكم ما تتضمنه من تقسيم في ضوء مبدأ الحق في تقرير المصير، وقد قسمتها إلي مبحثين:

المبحث الأول: الواقع الإسلامي ومخططات التقسيم

المطلب الأول: تقسيم العالم الإسلامي إلي دول صغيرة متعددة

المطلب الثاني: تقسيم الدولة الإسلامية إلي دويلات بالغة الصغر.

المبحث الثاني: تقسيم الدول الإسلامية ومبدأ الحق في تقرير المصير

المطلب الأول: نشأة وتطور مبدأ الحق في تقرير المصير .

المطلب الثاني: تقسيم الدول ونطاق الحق في تقرير المصير.

والله العظيم أسأل أن يلهمنا رشدنا، وأن يجنب أمتنا الفرقة والدمار والهوان والانكسار، وصلي الله وسلم وبارك علي سيد الأولين والآخرين وقائد الغر المحجلين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول

الواقع الإسلامي ومخططات التقسيم

إن من يدقق النظر في جنبات العالم الإسلامي وأحواله وواقعه اليوم، ويقارنه بالماضي الزاهر لهذا العالم في عهد النبوة وفي عهد الراشدين وفي عهود الخلافة الإسلامية عموماً، يصاب بغصة شديدة، لما وصل إليه حاله وواقعه وما آلت إليه هيئته ومكانته، وذلك كله نتيجة التفتيت والتجزئة التي أحدثت به وحلت عليه، من جراء المؤتمرات التي تكاد وتحاك له، فلقد تحول من الوحدة إلي التعدد، وقد

انتهت هذه المرحلة بعد سقوط الخلافة الإسلامية ويمكن تسميتها بمرحلة التفتيت الجزئي، وبعد أن تمكنت هذه المرحلة من الواقع وصارت حاضرا مقبولا من زعماء العالم الإسلامي وحكامه، إذا بأعداء الأمة الإسلامية يريدون للعالم الإسلامي أن يمر بمرحلة أخرى من التفتيت والتجزئة وهي التي يمكن تسميتها بالتفتيت الكلي، حيث يراد فيه أن تتحول كل أقطار العالم الإسلامي من جديد أو علي الأقل أهم وأكبر أقطاره إلي دول وأقطار بالغة الصغر، حتى يصعب عودته إلي الوحدة أو النهوض بعد ذلك، وليبيان هاتين المرحلتين من التجزئة والانقسام، نقسم الحديث في هذا المبحث إلي هذين المطلبين:

المطلب الأول: تقسيم العالم الإسلامي إلي دول صغيرة متعددة.

المطلب الثاني: تقسيم الدولة الإسلامية إلي دويلات بالغة الصغر.

المطلب الأول

تقسيم العالم الإسلامي إلي دول صغيرة متعددة

لقد كان العالم الإسلامي في صورته الزاهية الزاهرة في عهد الرسول ﷺ وفي عهد الراشدين من بعده دولة واحدة، ليست لها إلا حكومة وقيادة واحدة، وأفكار واتجاهات واحدة، ولوائح وقوانين واحدة، ومشاعر وأحاسيس واحدة، علي اتساع أرضها، وتباعد أطرافها، واختلاف الألسن والألوان فيها، وقد عمق هذه الوحدة العظيمة في الدولة الإسلامية قديما: القبلة والشعائر والعبادات والأخلاق الإسلامية الواحدة، والاتجاه بقلب واحد إلي رب واحد، وذلك كله يعكس مسمي "دار الإسلام" الذي أطلقه فقهاء المذاهب الإسلامية علي هذه الدولة (٣).

وعلي ذلك فالدولة الإسلامية في العصور الزاهية لم تكن هي مصر أو السعودية أو العراق أو المغرب أو الجزائر أو الكويت أو البحرين، أو السودان أو أفغانستان أو غينيا أو الصومال أو سيراليون أو غير ذلك من بقاع العالم الإسلامي، وإنما هي كل هذه البقاع والبلاد، والتي كان يطلق عليها في ميادين الفكر وساحات الفقه، وأمام الدول الأخرى في العالم أجمع مسمي "دار الإسلام". هذا المسمي الذي أثبت به الفقه الإسلامي في فترة تاريخية معينة، أنه قادر علي وضع خريطة سياسية

للعالم أجمع، ويتضمن نظرية هائلة في التنظيم الدولي العام (٤)، وفي إقامة العلاقة بين الدولة الإسلامية بصورتها الزاهية المتسعة، وبين سائر الدول الأخرى، علي أسس وطيدة من التسامح والعدالة والبر والرحمة والسلام، وغير ذلك مما لم تكن تعرفه البشرية من قبل في حياة الغاب أو عصور الجاهلية (٥).

ولقد كان قيام الدولة الإسلامية بهذه الصورة الزاهية في التطبيق العملي انطلاقاً رائداً من الأساس النظري، فالإسلام في نظريته السياسية حين يحدد معالم وحدود الدولة الإسلامية لم يحدها ببحر أو نهر أو جبل أو غير ذلك من الحدود الطبيعية أو الصناعية، حتى تكون هي مصر أو السعودية أو غير ذلك من بقاع العالم الإسلامي المتعددة، وإنما يحدها ببعض المعالم الفكرية والعملية التي تتبع من حياة الناس فيها، ووجود الخلائق علي أرضها، ويتضح ذلك من خلال تناول كثير من آيات القرآن الكريم لها، ومن ذلك قوله تعالى: (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (٦)، وقوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (٧) ومن خلال هذه الآيات يتضح أن أهم صفات وحدود أو معالم الدولة الإسلامية، والتي اتفقت مع واقع دولة الرسول ﷺ في المدينة (٨) ما يأتي:

١ - **التمكين للمسلمين فيها:** وذلك بجعل السلطة في أيديهم والمنعة بهم، واتخاذ القرارات منهم، دون تدخل من غيرهم أو دون أن يملئ أحد إرادته عليهم، أو يفرض سلطانه أو وصايته علي أراضيهم أو بعض أقاليمهم، وهذا ما يفهم من قوله سبحانه في الآيات السابقة: "الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ ..".

٢ - **التمكين لدين الله عز وجل عليها:** وذلك بظهور أحكامه وتطبيق شريعته وإقامة شعائره وأهمها: إقامة الصلاة التي هي رمز الطاعة لله سبحانه، وإيتاء الزكاة التي هي رمز أداء الحقوق المالية والإحسان إلي المخلوقين، والأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر وهما جماع هذا الدين، ويدخل فيهما الجهاد في سبيل الله تعالى، وعليهما تقوم تعاليم الإسلام وأحكامه. وذلك هو المفهوم من قوله تعالى في الآيات السابقة (.. أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ، وقوله تعالى (وَلْيُمْكِّنْ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ) (٩).

٣ - ظهور الأمن فيها للمسلمين: وذلك واضح من جعل السلطة في أيديهم ومقاليد الأمور بيدهم وهو قول الله تعالى في الآيات السابقة أيضا: (وَلْيَبَدِّلْهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (١٠).

وعلي ذلك فالدولة الإسلامية في النظرية السياسية الإسلامية لا تنطبق علي إقليم واحد من أقاليم العالم الإسلامي اليوم، وإنما هي كل بقعة يحكم فيها بسلطان المسلمين ويمكن فيها لدين الله عز وجل، وتكون المنعة والقوة فيها لأهلها ولأبنائها، ويجب علي المسلمين الزود عنها، والجهاد دونها فرض كفاية إذا لم يدخل العدو ديارها، فإن دخل ديارها أو احتل بقعة منها كان الجهاد فرض عين علي كل المسلمين في كل الأقطار الأخرى، حتى يأذن الله عز وجل بالعودة لهذه البقعة المحتلة إلي ديار المسلمين جميعا (١١).

ويري البعض (١٢) أن الصفة الإسلامية التي يمكن أن تنطبق علي أي قطر من أقطار الأرض تتوقف فقط علي تطبيق هذا القطر لأحكام الإسلام وحكمه بشريعته، ويرى أن الدولة الإسلامية تشمل كل بلد تطبق فيه أحكام الإسلام، وتحكمه شريعة الإسلام، سواء كان أهله كلهم مسلمين، أو كان أهله مسلمين وذميين، أو حتى كان أهله كلهم ذميين ولكن حكمهم مسلمين يحكمونه بشريعة الإسلام، أو كانوا مسلمين وغير مسلمين ولكن غلب علي الحكم في بلادهم غير المسلمين، غير أن أهل البلد يطبقون أحكام الإسلام ويقضون بينهم حسب شريعة الإسلام، فالمدار كله في اعتبار بلد ما "دار إسلام" هو تطبيقه لأحكام الإسلام وحكمه بشريعة الإسلام.

لكننا نخالف هذه الرؤية الأخيرة، والذي نراه ونرجحه أن مدار الأمر في اعتبار أن القطر أو الإقليم تنطبق عليه الصفة الإسلامية أم لا، لا يكون في تطبيق

الإسلام فقط بل لا بد من إضافة عنصر السيادة والغلبة أو عنصر التمكين المفهوم من قوله تعالى: (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ) ^(١٣)، حيث إن سريان الأحكام الإسلامية ووجود السلطة بيد المسلمين أمران متلازمان، إذ لا يجري الحكم الإسلامي في دار إلا بوجود السلطة الحقيقية للحاكم المسلم فيها، ولا يؤذن للحاكم المسلم في الحكم إلا بتعاليم الإسلام وهذا ما يفهم أيضا من آراء جهابذة الفقه الإسلامي^(١٤).

ومن العجيب في تكوين الدولة الإسلامية أنها علي الرغم من ضرورة التمكين فيها للمسلمين، إلا أن مفهوم الشعب فيها لا يقتصر علي المسلمين الذين آمنوا برسالة الإسلام فقط، بل يشمل أيضا الذميين، وهم غير المسلمين الذين يقيمون إقامة دائمة في الدولة الإسلامية، وهذا يعني أن الدولة الإسلامية قامت علي أساس صالح للحياة البشرية، التي يمكن أن تتعاقب فيها الألوان المختلفة واللغات المختلفة بل والأديان المختلفة، لأنها تحارب العنصرية والعصبية والقبلية. وفي ظلها يكون كل من اعتنق الإسلام من أي جنس أو لون، وكل من التزم أحكام الإسلام من غير المسلمين وأقام في دار الإسلام فهو مواطن في هذه الدولة يحمل جنسيتها ويتمتع بحمايتها، ويتضح هذا الحكم جليا مما أودعه النبي ﷺ في وثيقة المدينة التي عرفت بدستور دولة المدينة في عهد النبي ﷺ، ومما جاء فيها: "... وَإِنَّ الْيَهُودَ يُنْفِقُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا مُحَارِبِينَ، وَإِنَّ يَهُودَ بَنِي عَوْفٍ أُمَّةٌ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ، وَلِلْمُسْلِمِينَ دِينُهُمْ، مَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَاتَّمَّ، فَإِنَّهُ لَا يُوتَغُ [أي يهلك] إِلَّا نَفْسَهُ، وَأَهْلَ بَيْتِهِ، وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي النَّجَّارِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ، وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي الْحَارِثِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ، وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي جُشَمٍ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ، وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي الْأَوْسِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ، وَإِنَّ لِيَهُودِ بَنِي ثَعْلَبَةَ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَاتَّمَّ، فَإِنَّهُ لَا يُوتَغُ إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ، وَإِنَّ جَفْنَةَ بَطْنٍ مِنْ ثَعْلَبَةَ كَأَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّ لِبَنِي الشَّطِيبَةِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ، وَإِنَّ الْبُرَّةَ دُونَ الْإِثْمِ، وَإِنَّ مَوَالِيَ ثَعْلَبَةَ كَأَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّ

[بطانة الرجل خاصته وأهل بيته] يَهُودَ كَانَفْسِهِمْ، وَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِ مُحَمَّدٍ ٢، وَإِنَّهُ لَا يُنَحَّزُ عَلَيَّ ثَأْرَ جُرْحٍ، وَإِنَّهُ مَنْ فَتَكَ فَبِنَفْسِهِ فَتَكَ، وَأَهْلُ بَيْتِهِ، إِلَّا مَنْ ظَلَمَ، وَإِنَّ اللَّهَ عَلَيَّ أَبَرُّ هَذَا [أي علي الرضا به]، وَإِنَّ عَلَيَّ الْيَهُودَ نَفَقَتُهُمْ وَعَلَيَّ الْمُسْلِمِينَ نَفَقَتُهُمْ، وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَيَّ مَنْ حَارَبَ أَهْلَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْحَ وَالنَّصِيحَةَ، وَالْبِرَّ دُونَ الْإِثْمِ... " (١٥).

وعلي أساس هذا المنظور الإسلامي الرائع قامت الدولة الإسلامية في "المدينة" أولاً في عهد رسول الله ٣ (١٦) لأنها هي المدينة أو الإقليم الذي توافر فيه المعالم السابقة للدولة الإسلامية، وكلما فتح المسلمون بعد ذلك بلدا وظهرت معالم الدولة الإسلامية فيه انضم هذا الإقليم بعد ذلك إلى المدينة، وهكذا ظلت تتسع الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم حتى مدت ربوعها شرقا وغربا، ولم تزد الدولة الإسلامية في عهدها الزاهرة بهذا الاتساع إلا قوة وتماسكا في نفسها، وقيادة وريادة لغيرها من دول العالم أجمع (١٧).

وظلت الدولة الإسلامية تشرق بنورها علي العالم أجمع، تنتشله من الظلام وتقوده إلى الهدى، وتنتشر بين ربوعه الوئام والسلام، لكن نجاح هذه الدولة وازدهارها وتفوقها علي غيرها من دول العالم كله حرك قلوب الخائفين منها، والمتربصين بها، والحاquدين عليها من أعدائها، الذين لا يحبون إلا العيش في الظلم والظلام، فدبروا للوحدة الإسلامية ليليل، وتفقت أذهانهم عن مكائد ومؤامرات خبيثة لهدمها والإطاحة بها (١٨)، واستغلوا في سبيل الوصول إلى ذلك، ضعف الأمة الإسلامية وانحلالها، وعدم تعلقها بربها، بالإضافة إلى بعض الأمور الأخرى، ومنها:

- إحياء فكرة القوميات: مثل إحياء فكرة القومية العربية، والقومية الفارسية، والقومية التركية وغيرها من القوميات القائمة علي العرق والدم، بدلا من الوحدة الإسلامية القائمة علي الإيمان والعقيدة، والتي لا يفرق في ظلها بين أبيض وأصفر أو بين أسود وأحمر إلا بالتقوى. وانبثق عن ظهور هذه القوميات النزعات الإقليمية بعد ذلك، كالمصرية والسعودية، والسورية والسودانية والعراقية واليمنية

والليبية والمغربية والجزائرية وغيرها، وساعد هذا كله علي ضياع الوحدة الإسلامية، وذلك بسقوط الخلافة الإسلامية^(١٩)،

- استغلال بعض العلماء الذين روجوا للفكر الجديد الذي يهدف إلي إقصاء الإسلام من واقع الحياة، ومن هؤلاء: الشيخ علي عبد الرازق الذي ساهم بكتابه "الإسلام وأصول الحكم" في محاربة كل مظاهر الخلافة الإسلامية، والتأكيد علي العلمانية، وإقصاء الإسلام عن ساحة الحكم، حين بين أن الإسلام لا علاقة له بالحكم، ولا يوجب إقامة دولة، وأن النبي كانت وظيفته فقط تبليغ الدين والدعوة، دون أن يكون من مهامه إقامة كيان سياسي أو دولة خاصة للمسلمين^(٢٠).

ونشأ بين المسلمين النزاعات والأحقاد، وسيطرت عليهم حب الرياسة والزعامة، فسقطت الخلافة وانحلت الوحدة الإسلامية، وأصبح كل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية علي حدة، له حكومته، وله سياسته، وله حدوده، وله قانونه، كما أن له أرضه وله موارده، وكان ذلك انعكاسا لمخططات الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى في تفتيت الدول العثمانية، وتوزيعها إلي مناطق نفوذ ومستعمرات بينها، وقد تم تسجيل هذه المؤامرة في الاتفاقية المعروفة باتفاقية "سايكس- بيكو" والتي كانت تفاهما سرياً بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية علي اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهوي الإمبراطورية العثمانية، المسيطرة علي هذه المنطقة، في الحرب العالمية الأولى^(٢١).

وانتهت هذه المرحلة من مخطط تقسيم العالم الإسلامي وتجزئته بعد الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨م، واتفاقية "سايكس- بيكو"، بوضع الدول الأوربية الكبرى يدها علي هذا الميراث الضخم من الخلافة الإسلامية، و بسطت سلطانها عليها بأسماء مختلفة من احتلال واستعمار ووصاية وانتداب وتقاسمته علي هذا النحو^(٢٢):

١ - أفريقيا الشمالية (مراكش والجزائر وتونس) مستعمرات فرنسية، تتخللها منطقة نفوذ دولية في طنجة، ومستعمرات أسبانية في الريف .

- ٢ - طرابلس وبرقة مستعمرة إيطالية لم تشأ إيطاليا أن تبقى علي شيء من آثار الإسلام فيها، ففرضت عليها التجنس بالجنسية الإيطالية وأسماها إيطاليا الجنوبية، وقذفها بالآلاف من جياح الأسر وذئاب البشر.
 - ٣ - مصر والسودان تحت الحماية الإنجليزية لا تملك إحداها لنفسها من أمرها شيئاً.
 - ٤ - فلسطين مستعمرة إنجليزية أبحاث إنجلترا لنفسها أن تبيعها لليهود لينشئوا فيها الوطن القومي الصهيوني.
 - ٥ - سوريا مستعمرة فرنسية.
 - ٦ - العراق مستعمرة إنجليزية.
 - ٧ - الحجاز حكومة ضعيفة متداعية تنتظر الصدقات وتتشبث بالعهود الزائفة والمواثيق الباطلة.
 - ٨ - اليمن حكومة منزوية و شعب فقير مهدد بالغزو في كل مكان في أي وقت من الأوقات.
 - ٩ - بقية أقسام الجزيرة العربية إمارات صغيرة يعيش أمراؤها في كنف القناصل الإنجليزية ويقاثلون بفتات موائدهم وتشتعل صدورهم بنيران التحاقد والتباغض، هذا مع الوعود المؤكدة والمواثيق المغلظة التي قطعها الحلفاء لعاهل الجزيرة الملك حسين أن يساعده علي استقلال العرب وتدعيم سلطان الخلافة العربية.
 - ١٠ - إيران و الأفغان حكومات مضطربة تتوزعها الأطماع من كل مكان فهي تحت كنف هذه الأمة تارة وإلي جانب تلك تارة أخرى.
 - ١١ - الهند مستعمرة إنجليزية.
 - ١٢ - تركستان وما جاورها مستعمرات روسية يذيقها البلاشفة مر العذاب.
- وفيما عدا ذلك فهناك الأقليات الإسلامية المنثورة في كثير من البلدان لا تعرف دولة تلجأ إلي حمايتها، أو حكومة مسلحة تحتمي بجنسيتها كالمسلمين في الحبشة والصين والبلقان وبلاد إفريقية الوسطى والجنوبية والشرقية والغربية. وبهذا الوضع انتصرت أوربا في هذا الصراع السياسي، وتم لها ما أرادت من تمزيق

الإمبراطورية الإسلامية والذهاب بدولة الإسلام، وحذفها سياسياً من دائرة الدول الحية العظيمة.

ومما يؤسف له أنه بالرغم من أن اتفاقية "سايكس بيكو" هي التي أظهرت المكائد الغربية لتقسيم العالم العربي والإسلامي، وكانت هي الدليل المادي علي وجود هذه المكائد، إلا أننا لم نجد من زعماء العرب والمسلمين مقاومة تذكر لهذه الاتفاقية، بل مضت المؤامرة وأصبحنا أكبر المدافعين عن هذه التجزئة، وعن الحدود القطرية التي رسمها لنا الاستعمار، وأصبحنا نقدر الحواجز التي رسموها لنا، واليوم تبين لنا وثائق ويكيليكس (وهي وثائق سرية مثلها مثل اتفاقية سايكس بيكو) أن الحكام الذين يحكموننا هم من طينة الشريف حسين^(٢٣) الذين عطلوا عقولهم وارتموا في حضن الاستعمار. وفي المقابل لم يقبل أتاتورك بما رسمه الاستعمار له، وحارب وانتصر وحق ما فيه مصلحة لبلده، وبالرغم من علمانيته الشديدة ومن محاربتة للدين فإن تركيا التي أسسها هي أفضل حالاً من عالمنا العربي والإسلامي الذي أسس له أسلافنا من زعماء العرب والمسلمين، وباتت تركيا اليوم أقرب لمصالح الإسلام والمسلمين من الأنظمة العربية المعاصرة^(٢٤).

ومما ساهم في تنفيذ المؤامرات التي دبرت للوحدة الإسلامية بليل، وعمل علي ترسيخ التفكك والانحلال الذي حل بالدولة الإسلامية، وتحولها إلي أمم مبعثرة ودويلات صغيرة تنوق إلي الوحدة مرة أخرى، عوامل كثيرة ظهرت في هذا الوقت، لعل من أهمها: ^(٢٥)

أ- الخلافات السياسية والعصبية وتنازع الرياسة والجاه، مع التحذير الشديد الذي جاء به الإسلام في ذلك و الترهيد في الإمارة ولفت النظر إلي أن عامل التنازع من العوامل التي تعمل علي هدم الأمم وتحطيم الشعوب والدول: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) ^(٢٦).

ب- الخلافات الدينية والمذهبية والانصراف عن الدين كعقائد وأعمال إلي ألفاظ ومصطلحات ميتة لا روح فيها ولا حياة، وإهمال كتاب الله تعالى وسنة رسول الله

والجمود والتعصب للآراء والأقوال، والولع بالجدل والمناظرات والمراء.

ج- الانغماس في ألوان الترف والنعيم، والإقبال علي المتعة والشهوات، حتى أثر عن حكام المسلمين في كثير من العصور ما لم يؤثر عن غيرهم، مع أنهم يقرءون قول الله تبارك وتعالى: " وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا " (٢٧)

د- إهمال العلوم العملية والمعارف الكونية، وصرف الأوقات وتضييع الجهود في فلسفات نظرية عقيمة وعلوم خيالية سقيمة، مع أن الإسلام يحثهم علي النظر في الكون واكتناه أسرار الخلق والسير في الأرض، ويأمرهم أن يتفكروا في ملكوت الله: "قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" (٢٨).

هـ- غرور الحكام بسלטانهم، والانخداع بقوتهم، وإهمال النظر في التطور الاجتماعي للأمم من غيرهم، حتى سبقتهم في الاستعداد والأهبة، وأخذتهم علي غرة، وقد أمرهم القرآن باليقظة وحذرهم من مغبة الغفلة واعتبر الغافلين كالأنعام بل هم أضل: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ) (٢٩).

و- الانخداع بدسائس المتملقين من خصومهم، والإعجاب بأعمالهم ومظاهر حياتهم، والاندفاع في تقليدهم فيما يضر ولا ينفع، مع النهي الشديد عن التشبه بهم والأمر الصريح بمخالفتهم والمحافظة علي مقومات الأمة الإسلامية والتحذير من مغبة هذا التقليد حتي قال القرآن الكريم: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ) (٣٠)، وقال في آية أخرى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُم عَلَي أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ) (٣١).

ومن العجيب أن يظل أعداء الأمة الإسلامية يتعاملون معها علي أنها تركة ثمينة لهم، ولذا تتكرر المؤامرة، ويؤكدون التقسيم مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال ما عرف باتفاقية "يالتا" (٣٢) التي عقدت بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، بحضور كل من "تشرشل" و

"ستالين" ومعهما وزيراً الخارجية "أنطوني ايدن" و"مولوتوف" ومعهم مراقب من أمريكا هو "أفرييل هاريمان"، وقد تم في هذه الاتفاقية توزيع مناطق النفوذ بينهم سرا.

فلقد اتفقت الدول الثلاث المنتصرة في الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي)، علي وضع التوازن الذي ينبغي أن يسود العالم في رأيهم بعد انتهاء الحرب، كما اتفقوا علي تحديد مناطق النفوذ التي سوف تختص بها مستقبلاً كل من الدول الثلاث المنتصرة، ولقد قسموا بالفعل مصير خمس دول أوربية كبيرة هي رومانيا، اليونان، ويوغوسلافيا، والمجر وبلغاريا، لقد قسموا هذه الدول: هذه لنا... وهذه لكم... وهذه بيننا وبينكم... وإذا كان هذا فعلهم بالبلاد الأوربية التي تفوق غيرها صناعاتها واقتصادها، وسياسيا، فما بالنا بغيرها من دول العالم الإسلامي في آسيا وأفريقيا، لاشك أن هذه البلاد لن تأخذ مكانا أكثر مما تأخذه البلاد المستعمرة، والعجيب أن هذا الاتفاق كما هو معروف لا يزال حجر الزاوية في العلاقات الدولية حتى يومنا هذا^(٣٣).

وهكذا، أدت المؤتمرات والمكائد التي دبرت للأمة الإسلامية بليل، إلي تفتيت الأمة الإسلامية وتجزئة العالم الإسلامي، وأصبحت الأقطار الإسلامية بعد أن كانت ممثلة وداخلة في دولة واحدة، هي الدولة الإسلامية، أصبح اليوم كل إقليم أو قطر من أقطار الدولة الإسلامية أو من أقاليمها يكون دولة مستقلة، وله حاكم مستقل، وبدلاً من أن يعيش المسلمون في دولة واحدة تحتكم إلي كتاب ربها وسنة نبيها، أصبح المسلمون اليوم يعيشون - علي الأقل - في ست وخمسين دولة، هم أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي اليوم^(٣٤).

ولا يغرننا قيام منظمة المؤتمر الإسلامي اليوم، لأنها تنظيم هش لا أثر له في عالم الواقع، والمنظمة ليس لديها من السلطات ما يجعلها قادرة علي إصدار

القرارات التي تطبق تطبيقاً مباشراً وبطريقة موحدة علي كل البلدان الإسلامية، هذا

فضلا عن عجزها عن حل النزاعات ومواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها الأقطار الإسلامية من حين لآخر (٣٥).

المطلب الثاني

تقسيم الدول الإسلامية إلى دويلات بالغة الصغر

من يتابع أحوال العالم الإسلامي في أيامنا الراهنة، يستطيع أن يصل - دون أن يبذل جهدا كبيرا - إلى أن العالم الإسلامي بعد أن مر بمرحلة التقسيم الأولي واستقر على ذلك عقودا متعددة مقسما إلى أكثر من ست وخمسين دولة، يكاد ويدبر له من جديد ليمر بمرحلة ثانية من التقسيم والتفتيت، لتصبح كل دولة فيه مجموعة من الدول بالغة الصغر، قائمة على العرقية أو الطائفية أو المذهبية، هذه المرحلة هي التي يسميها البعض "مرحلة تقسيم ما بعد التقسيم" أو مرحلة "تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ" (٣٦).

ومما يشير ويؤكد على أن العالم الإسلامي يمر بمخطط جديد لتفتيته وتقسيمه مرة أخرى، ما قام به "د. برنارد لويس" الأستاذ في جامعة "برنستون" الأمريكية، والمتخصص في تاريخ الطوائف الإسلامية من وضع مشروعه لتقسيم الدول الإسلامية منذ الحرب العراقية الإيرانية، وذلك بعد أن صرّح مستشار الأمن القومي "بريجنسكي" في عهد الرئيس الأمريكي "ريجان"، أن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (١٩٨٠م)؛ هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود "سايكس-بيكو"، وبعد إطلاق هذا التصريح بدأ "برنارد لويس" في وضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك جميع الدول العربية والإسلامية، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من "الكانتونات" والدويلات العرقية والدينية والمذهبية الطائفية.. وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المعدة تحت إشرافه، تشمل جميع الدول الإسلامية والعربية المرشحة للتفتيت (٣٧).

ومما يلخص رؤية "برنارد لويس" في ضرورة تفتيت العالم الإسلامي تفتيتا كاملا، ما قاله في مقابلة أجرتها وكالة الاعلام مع "لويس" في ٢٠/٥/٢٠٠٥ حيث

جاء في هذه المقابلة قوله: "إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضيون لا يمكن تحضيرهم وإذا تركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات ولذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة لتجنب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثير بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك "إما أن نضعهم تحت سيادتنا أو ندعهم ليدمروا حضارتنا" ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة علي الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقدم أمريكا بالضغط علي قيادتهم الإسلامية - دون مجاملة ولا لين ولا هوادة- ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضيق الخناق علي هذه الشعوب ومحاصرتها واستثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية والطائفية فيها قبل أن تغزوا أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها"^(٣٨).

وفي عام ١٩٨٣م وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية علي مشروع "برنارد لويس"، وبذلك تم تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسات الأمريكية الإستراتيجية، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الترويج لفكرة النظام الشرق أوسطي؛ ليحل محل النظام الإقليمي العربي والإسلامي الراهن، وينزع العرب نزاعاً من عربيتهم وإسلامهم"^(٣٩).

وفي ضوء هذا التخطيط نستطيع أن نفسر سر التنامي السريع والخطير للحركات الانفصالية التي تعمل بشتى الوسائل لتفتيت وحدة الأوطان العربية والإسلامية، والتي تجد دعماً قوياً منقطع النظير مادياً ومعنوياً من الدول الكبرى

المعادية للإسلام والمسلمين، والتي توفر لهم مختلف الوسائل الخفية والمعلنة وتدفع بهم إلى الإمعان في تفكيك وتمزيق الأوطان الحالية، بناء علي ذرائع واهية مثل العرقية أو المذهبية أو التهميش والاضطهاد أو الظلم وعدم العدل في توزيع الثروات أو عدم التمثيل السياسي أو غير ذلك.

وبعد أن تم الاستفتاء علي انفصال جنوب السودان من شماله في ٩ من يناير ٢٠١١ الماضي، يبدو أن هذا الحدث سيتخذ منه دعاة الانفصال في الأوطان العربية والإسلامية ذريعة وسابقة للسير في تمزيق هذه الأوطان وتفتيتها، بل وربما يكون انفصال جنوب السودان عن شماله، القاطرة التي ستجر سائر عربات القطار الخاص بالحركات الانفصالية المزروعة في البلاد الإسلامية، والتي ستعمل علي تنفيذ مخطط التقسيم الذي أعده "لويس" ومما يتضمنه^(٤٠):

- مخططات تقسيم العراق: وقد استهدف هذا المخطط تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات: الشيعة في الجنوب، والأكراد في الشمال، والسنة في الوسط، مع تدخل القوي الخارجية لحماية الأقليات المسيحية والعرقية الأخرى عند الضرورة، وفي ضوء هذا ربما جاءت مطالبة مسعود البرزاني بتقرير المصير لإقليم كردستان العراق، ومطالبة أهل البصرة بفدرالية لهم بذريعة الحصول علي حصة أكبر من البترول الذي ينبع من أرضهم وتستفيد منه مناطق أخرى أكثر منهم^(٤١).
- مخططات تقسيم المملكة العربية السعودية: وتهدف إلى تقسيمها إلى أربع دول، واحدة في الإحساء وثانية في الحجاز وثالثة في نجد ورابعة في عسير.
- مخططات تقسيم الجزائر، وتهدف هذه المخططات إلى تقسيم الجزائر إلى دولة لشعب القبائل أو البربر في الشمال، ودولة للتوارق في الجنوب، وهذا المشروع الخبيث يجد الدعم من الاتحاد الأوروبي وأمريكا علي السواء.
- مخططات تقسيم مصر: وتهدف هذه المخططات إلى تقسيم مصر وإقامة دولة للأقباط في مصر، ولو اقتضي ذلك افتعال حوادث سياسية أو دموية لتكون مدخلا لتعميق الشرخ بين المسلمين والأقباط وظهور من ينادي إما بالانفصال أو التدخل الخارجي^(٤٢).

هذا فضلا عن المخططات التي تهدف إلى تقسيم ليبيا، والتي تهدف إلى تقسيم الصومال، والتي تهدف إلى تقسيم اليمن، وأيضا التي تهدف إلى تقسيم لبنان بين طوائفه، وغير ذلك من الدول الأخرى (٤٣).

تقسيم السودان وبداية تنفيذ مخطط "لويس" في تفتيت العالم الإسلامي:

والذي يبدو ويؤكد الواقع أن أعداء الأمة جادون في تنفيذ مخططهم، وقد رأينا بأم أعيننا أول دولة عربية وإسلامية يطولها مخطط "لويس" في التقسيم والتفتيت وهي جمهورية "السودان"، ويبدو أنه قد تم البدء بالسودان، لأنه أكثر الدول العربية امتدادًا في جسد إفريقيا، وقد أعطته هذه الميزة بُعدًا إستراتيجيًا عظيمًا، فهو المعبر العربي والإسلامي إلى إفريقيا سياسيًا وجغرافيًا وحضاريًا، وهو الجسر الذي تتعاون فيه الحضارتان الإسلامية والإفريقية بسبب موقعه الجغرافي، وبحكم تكوينه السكاني؛ حيث يتشكل السودان من أعراق متعددة، يندمج فيها الجنس العربي والإفريقي؛ وقد شكل هذا التقسيم المدعوم غربيًا وصهيونيًا سدًا منيعًا بين العالم الإسلامي والعربي وشعوب القارة الإفريقية. كما أن الغرب يتوقع - بعد هذا التقسيم - أن يحدث انقلابًا خطيرًا في الوضع الإستراتيجي في المنطقة المحيطة به وفي وسط إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، وفي السيطرة على البحر الأحمر، ولتأكيد ذلك نشرت صحيفة (واشنطن تايمز) - فيما نشرت - أن أمريكا تقدم دعمًا ماليًا سنويًا، يقدر بمليار دولار للجنوب السوداني، وإن هذه المبالغ الضخمة تصرف في تدريب رجال الأمن، وتشكيل ما وصفه بجيش قادر على حماية المنطقة.

ولا يخفي أيضا ما تسعى إليه الأطماع الصهيونية في السودان، حيث تريد منذ الستينات من القرن الماضي أن يكون لها موطن قدم بهذه الدولة العربية العريقة، لتحكم حصارها وخناقها للدول العربية المجاورة لها، وبخاصة مصر من جهة، ولكي تستفيد من الماء والثروات الطبيعية التي تتمتع بها السودان من جهة أخرى، وبعد أن تم تقسيم السودان بدا أن المخطط الصهيوني طويل الأجل قد بدأ يؤتي ثماره، وسوف تتواجد إسرائيل بقوة على الساحة السودانية الجنوبية، ليتم مواصلة

المخطط الصهيوني أمريكي لتقسيم الوطن العربي وتحويله لدويلات متناحرة، يكون من السهل التحكم فيها والسيطرة عليها^(٤٤).

ولا شك أن حدوث الانفصال بين شمال السودان وجنوبه، كان هو الخطوة الأولى في مشروع تغيير خرائط المنطقة، بل ويمكن أن يضيفي شرعية تلقائية علي إمكانية تقسيم بعض البلاد الأخرى كخطوة تالية، وفي ظل الأوضاع التي تعيشها البلاد العربية اليوم من الثورات الهائلة في بعض البلاد العربية والإسلامية، يمكن أن تكتسب الحركات الانفصالية في هذه البلاد زخماً سياسياً أكبر، ما دام يشعر الجميع بأنه يمكن التعايش مع ظهور كيانات جديدة، وبالتالي فمن السهل في ظل هذه الظروف أن تنتقل العدوى لتشمل دولاً أخرى، خاصة وقد سمعنا أيضاً عن إقليم برقة في ليبيا الذي يدعو إلي إقامة فيدرالية خاصة به^(٤٥).

وبناء علي ما تقدم يتضح بجلاء شديد أن مشاريع التقسيم خرجت من دوائر التخطيط لتدخل دوائر التنفيذ، وهذه اليوم لا تعد أسراراً. فبعد غزو العراق، أصبح التقسيم هو السلعة الأكثر تداولاً بين ما يسمى المكونات السياسية التي كوّنوها الاحتلال لتلائم مشروعه لتقسيم البلاد إلي ثلاثة مجموعات طائفية متناحرة وتخاف من بعضها البعض. ولكي لا يُتهم الأمريكيون بأنهم جاءوا إلى البلاد العربية لتقسيم بلدانها ابتداء من العراق، فإنهم ارتأوا أن يبعدوا عن أنفسهم الشبهات بجعل مشروع التقسيم يبدأ من حيث لا يوجد احتلال: من جنوب السودان^(٤٦).

وبهذه الصورة المعاصرة للعالم الإسلامي إذا ما قورنت بالصورة الزاهية الماضية، نستطيع أن نقول بأن المسلمين قد مزقوا شر ممزق، وهذا سر نكبتهم، وسبب تخلفهم، وتداعي كل الأمم عليهم، لأنهم أصبحوا بهذا التفرق والتمزق غثاء كغثاء السيل، لا يعبأ بهم، ولا يلتفت إليهم، ولا يؤخذ عنهم، ولا يعتمد عليهم، بل يجعلهم هذا التمزق مطمعا لأعدائهم وفرصة لإنزال الهزائم بهم^(٤٧).

المبحث الثاني تقسيم الدول ومبدأ الحق في تقرير المصير في القانون الدولي العام

بعد أن وقفنا علي الواقع المعاصر للدول الإسلامية، ورأينا كيف يدبر لها، ويخطط لتفتيتها وتمزيقها، وكيف يتآمر الأعداء علي تعطيل الأحكام الإسلامية الخاصة بالوحدة، وكيف يعملون علي زرع بذور الانفصال في الدول الإسلامية، حتى تشب الحركات الانفصالية داعية إلي التمزق والتشرد، وأغلب ما يتم الاتكاء عليه في الدعوة إلي الانفصال، هو مبدأ الحق الدولي في تقرير المصير، هذا المبدأ الذي يعاني من ازدواجية خطيرة في التطبيق والتنفيذ والممارسة، فهو مع الشعب الفلسطيني لا أثر له في الوجود، وكأن الفلسطينيين لا صلة لهم بالشعوب الإنسانية التي من حقها المطالبة بتقرير المصير، أما حين يصب هذا المبدأ في مصلحة أعداء الإسلام والمسلمين، فإنه يسارع إلي استدعائه والمناداة به، بل ويسارع في تطبيقه ويسهر العالم كله بمنظماته وهيئاته علي تنفيذه وذلك كما حدث في السودان الشقيق.

ومع هذه الازدواجية الواضحة إلا أننا نريد أن نعرض لمدي جواز تقسيم الدول الإسلامية وتنفيذ المخططات الصهيونية الأمريكية في تفتيت العالم الإسلامي علي ضوء مبدأ الحق في تقرير المصير، لنري شرعية هذه المؤامرات من عدمها، ومدي جواز التقسيم من عدمه علي ضوء هذا الحق، ونستطيع أن نعالج هذه المسألة من خلال هذين المطلبين:

المطلب الأول: نشأة وتطور مبدأ الحق في تقرير المصير.

المطلب الثاني: تقسيم الدول ونطاق الحق في تقرير المصير.

المطلب الأول نشأة وتطور مبدأ الحق في تقرير المصير

من أهم التعريفات التي يمكن أن نقدمها لبيان حق تقرير المصير هو أن: حق تقرير المصير يعني حق الشعب في إقامة دولته المستقلة، واختيار نظامه السياسي وفق إرادته الحرة، وبناء مستقبله بدون تدخلات دولية خارجية^(٤٨).

وبموجب هذا المبدأ تملك كل الشعوب الحق في أن تحدد بحرية تامة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٤٩)، ولهذا الحق بعدان أساسيان، أحدهما سلبي: ويتمثل في أن حق الشعب في الاستقلال لا يكون محلاً للمبادلة أو التنازل بغير إرادته، والثاني إيجابي: ويتمثل في حق الشعب في الانفصال عن الدولة التي يتبعها أو الاندماج في دولة أخرى أو الاتحاد معها أو لتكوين دولة مستقلة^(٥٠).

وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ إلا أنه ظل فترة طويلة خارج دائرة القانون الدولي وبصفة خاصة في العهد التقليدي له، وذلك بسبب السياسات الاستعمارية التي مارسها الدول الأوروبية في هذا العهد، حيث رفضت هذه الدول التعامل مع الأقاليم والشعوب التي تستعمرها على قدم المساواة، وبدلاً من أن ينشغل القانون الدولي في هذا الوقت بإعطاء الشعوب الحق في تقرير المصير، انشغل بتنظيم اكتساب السيادة على المستعمرات وتأكيداً لصالح الدول الاستعمارية، إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى بدأ يظهر الاهتمام بهذا المبدأ، لكنه وللأسف الشديد لم يجد له مكاناً في عهد عصبة الأمم بصورة مباشرة بعدما تنكر له الحلفاء بعد انتهاء الحرب^(٥١).

أما بداية ظهور الاهتمام بهذا المبدأ، فلقد كان في ديسمبر سنة ١٩١٥ حين صرح الرئيس "ولسون"، أن حق الفتح الذي كانت تعترف به القواعد الدولية التقليدية يتعارض مع حق الشعوب في اختيار حكامها، وأن الفتح والاستيلاء لا يدخلان في برنامج الحكومات الديمقراطية، ولا يتفقان مع مذهبها^(٥٢). وأما أنه لم يعالج في عصبة الأمم بطريقة مباشرة، فلأن ظهوره في البداية كان داخل الإطار السياسي وليس القانوني، وتمت الإشارة إليه في عهد عصبة الأمم بطريقة غير مباشرة، وذلك في النصوص التي عالجت الانتداب، ووضع الأقليات^(٥٣).

ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك، فكفل صراحة لكافة الشعوب حقها في تقرير مصيرها، وذلك في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق التي تحدد من أهداف منظمة الأمم المتحدة تطوير العلاقات والصداقة بين الدول: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين

الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام". كما نص علي ذلك الحق أيضا في م ٥٥ بقولها "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية، الضروريين لقيام علاقات سلمية بين الأمم مؤسسة علي احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها تعمل الأمم المتحدة علي:

أ- تحقيق مستوي أعلي للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ب- أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس، أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

ج- تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

كما ساعد في إرساء هذا الحق كثير من الوثائق الدولية الأخرى، مثل الإعلان العالمي لحقوق الشعوب "إعلان الجزائر" ١٩٧٦، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١، وإعلان فينا وبرنامج العمل العام ١٩٩٣، وبصفة خاصة الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الإنسان المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلقد ورد في هاتين الاتفاقيتين "لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها استنادا لهذا الحق، أن تقرر بحرية كيائها السياسي، وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي"^(٥٤).

كما عملت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بقراراتها علي تغيير القواعد الدولية التقليدية التي كانت تحكم العلاقات بين الدول الاستعمارية، وبين الأقاليم التابعة، وأقرت أن هذه الموضوعات لم تعد تدخل في الاختصاص الداخلي للدولة^(٥٥)، وأن كفاح الشعب في تقرير المصير يتفق ومبادئ القانون الدولي العام^(٥٦).

كما دعت الحق في تقرير المصير أيضاً قرارات محكمة العدل الدولية، و التي أكدت فيها علي هذا المبدأ في أكثر من حكم، نذكر منها قضية الصحراء الغربية، وقضية ناميبيا وقضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأميركية^(٥٧)، وأكدت علي ذلك أيضاً في بعض فتاواها، ومنها فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والتي تضمنت أن تشييد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلي جانب التدابير المتخذة سابقاً، يعوق بشدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويصل مبدأ الحق في تقرير المصير بهذه التأكيدات المتكررة إلي درجة الحق القاطع أو القاعدة الآمرة في القانون الدولي العام^(٥٨).

وفي التطور السريع الذي لحق القانون الدولي الإنساني عام ١٩٧٧ بإضافة بروتوكولين دوليين إلي اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، يخص الأول النزاعات الدولية المسلحة، ويخص الثاني النزاعات المسلحة غير الدولية، تم اعتبار حروب التحرير الوطنية ضمن نطاق البروتوكول الأول الخاص بالنزاعات الدولية المسلحة، حتى يتمتع ضحاياها بنفس الحماية التي يتمتع بها ضحايا الحروب بين الدول، وذلك بالنص الوارد في ٤/١ من البروتوكول الأول وهو: "تتضمن الأوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة، المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة".

ولم يكتفِ القانون الدولي بالاعتراف بحق الشعوب بتقرير مصيرها فقط، بل حرم انتهاك هذا الحق وذلك بعد أن اعتبر قرار ٣١٠٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٢، بأن كل محاولة لقمع حق الشعوب بتقرير مصيرها تعتبر أمراً يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام، وقد أكد المشروع المتعلق بمسؤوليات الدول، الذي اتخذته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، في مادته

التاسعة عشر أن انتهاك حق الشعوب في تقرير مصيرها جريمة دولية (٩٠).

سبق الإسلام في معرفة مبدأ الحق في تقرير المصير:

وإذا كان القانون الدولي قد عرف مبدأ الحق في تقرير المصير، وعمل علي ترسيخه بين الدول، بل وحرّم الاعتداء عليه، واعتبر أن انتهاك هذا المبدأ يعد جريمة دولية علي النحو الذي تقدم، إلا أن ذلك كله لم يعرف إلا حديثاً، ولا تمتد جذوره إلي أبعد من الحرب العالمية الأولى فقط، أما الإسلام فلقد كان له قصب السبق كعادته في معرفة مثل هذه المبادئ وتقريرها، منذ أن جاء به رسول الله ﷺ، ونستطيع أن نتلمس ذلك بوضوح شديد في صلح الحديبية الذي تم بين المسلمين ومشركي مكة في العام السادس للهجرة النبوية المباركة، حيث جاء في وثيقة هذا الصلح بخصوص إعطاء الحق لكل قبائل العرب في أن تقرر مصيرها وتحدد موقفها من الانضمام إلي الدولة الإسلامية الوليدة، التي يعد هذا الصلح بمثابة اعتراف بها من قبل قريش، أو الانضمام إلي قريش ومشركي مكة، وذلك في حرية تامة دون أدني انتهاك لهذا المبدأ من قبل المتصالحين، ومما جاء في بنوده: " وَأَنَّهُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ دَخَلَ فِيهِ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ دَخَلَ فِيهِ..."، وعلي الفور، ودون أدني تأثير علي أحد في استعمال الحق في تقرير المصير الذي تضمنته هذه الفقرة، قامت قبيلة خزاعة وانضمت إلي عهد محمد ﷺ، وانضمت قبيلة بني بكر إلي عهد قريش، ومما ورد في النص: "تَوَاتَبَتْ خُزَاعَةُ فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ، وَتَوَاتَبَتْ بَنُو بَكْرٍ، فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ.." (٩١). وكان قبل ذلك بينهما دماء، أي فحجز الإسلام وهذا الصلح بينهما، لتشاغل الناس به، وهم علي ما هم عليه من العداوة.

ومما يذكر في تأكيد خزاعة علي حقها في تقرير مصيرها، وتأكيد الدخول في عهد النبي ﷺ، أنه ذكروا للنبي ﷺ أنهم كانوا قبل ذلك حلفاء عبد المطلب بن هاشم جد النبي ﷺ، أي يناصرونه علي عمه نوفل بن عبد مناف، الذي حالف هو الآخر بني أخيه عبد شمس، وكان ﷺ يعلم بذلك الحلف، وأوقفوه علي كتاب عبد

المطلب، وقرأه عليه أبي بن كعب ^t بالحديبية، وهو: "باسمك اللهم، هذا حلف عبد المطلب بن هاشم لخزاعة إذا قدم عليه سراتهم وأهل الرأي منهم، غائبهم يقرّ بما قاضى عليه شاهدهم أن بيننا وبينكم عهد الله وميثاقه وما لا ينسى أبداً، اليد واحدة والنصر واحد، ما أشرق ثبير وثبت حرا مكانه، وما بلّ بحر صوفة" ^(٦١).

المطلب الثاني

تقسيم الدول ونطاق الحق في تقرير المصير

بناء على ما تقدم، يتبين أن القانون الدولي قد وصل إلى حد ترسيخ مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، واعتبار ذلك المبدأ من قواعد القانون الدولي الأمرة، وذلك من خلال ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب، وأعمال الأجهزة الدولية الرئيسية: كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وغيرها، إلا أن المسألة التي يجب الوقوف عليها وتحلّ أهمية بالغة بخصوص موضوع البحث هي بيان مجال تطبيق هذا المبدأ، وهل يتم تطبيقه وممارسته في الإطار الاستعماري فقط، أي لتصفية الاستعمار وممارسة الاستقلال من قبل حركات التحرير الوطنية، وهو ما يعرف باسم (حق تقرير المصير الخارجي) ^(٦٢) أم أنه يمكن ممارسته أيضاً خارج الإطار الاستعماري، كحق كل مجموعة في أن تدير الإقليم الذي تسكنه، أو تنفصل به عن الدولة القائمة وغير ذلك وهو ما يعرف باسم (حق تقرير المصير الداخلي) ^(٦٣).

وفي بيان هذه المسألة تباينت الاتجاهات نتيجة لعدم الاتفاق على مدلول هذا المبدأ، وبصفة خاصة على مدلول كلمة "الشعب" ^(٦٤) وكلمة "تقرير المصير"، هذا فضلاً عن تفاوت الوثائق الدولية في بيان مضمون هذا الحق، ولتوضيح ذلك يمكن الرجوع إلى هذه الوثائق:

١ - ميثاق الأمم المتحدة، ومع تضمنه لهذا المبدأ، إلا أنه لم يبين المراد بكلمة الشعب أو كلمة تقرير المصير، ولكن ممارسة هذا الحق في ظل ميثاق الأمم المتحدة اقتصر على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كما هو وارد في القسم ١١ من الميثاق، وعلى الأقاليم المشمولة بالوصاية كما هو وارد في القسم ١٢ من الميثاق،

وهذا يعني أن حق تقرير المصير لم يكن يقصد به كل الشعوب، وإنما فقط شعوب معينة هي التي وردت في السياق المذكور في الميثاق^(١٥).

٢- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمي ١٥١٤ ورقم ١٥٤١ كانون الأول لعام ١٩٦٠، اللذين ربطا هذا الحق بتصفية الاستعمار^(١٦)، وإن كان القرار رقم ١٥١٤ قد حدد خياراً واحداً للأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي أو الأقاليم الأخرى التي لم تتل بعد استقلالها، ألا وهو الاستقلال، أما القرار رقم ١٥٤١ فقد حدد لهذه الأقاليم ثلاث خيارات وهي: الدولة المستقلة والارتباط الحر بدولة مستقلة، أو الاندماج الحر فيها.

٣- العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، في مادته الأولى التي أقرت حق تقرير المصير لكل شعب، لكن لا يتوقف معناه هنا على السياق الاستعماري وحده، لأن العهد يخاطب كل الدول التي قبلت به وعليها احترام هذا الحق لأن تحقيقه هو شرط أساسي للضمانة الفعلية والاحترام الفعلي لحقوق الإنسان الفردية ولتعزيز هذه الحقوق وتقويتها.

٤- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ الصادر عام ١٩٧٠، والذي وسع من نطاق الحق في تقرير المصير بحيث يشمل حق الشعوب الخاضعة للاستعمار الأجنبي في تقرير المصير، وكذلك حق الشعوب إذا كانت الحكومة لا تمثل كل سكان تلك الدولة وتمارس سياسة التمييز على أساس عرقي أو قومي أو طائفي^(١٧). وعلى هذا فهناك بعض الوثائق التي تقصر حق تقرير المصير على المجال الخارجي، وهناك وثائق أخرى تجعله ممتداً أيضاً إلى المجال الداخلي، ولكل وجهة أساسها ومن يدعو إليها من الدول والحكومات أو الأفراد والفقهاء والمنظمات، وحتى نقف على بيان مدي جواز تجزئة الدول، والاستقلال بجزء معين في دولة معينة بناء على مطالب الحركات الانفصالية على ضوء مبدأ الحق في تقرير المصير، ينبغي أن نلقي الضوء على المجال الداخلي والمجال الخارجي لحق تقرير المصير ونبين ذلك فيما يأتي:

أ- المجال الخارجي للحق في تقرير المصير:

ويعني حق الشعوب من خلال حركات التحرر الوطني، في تكوين دولتها المستقلة، وتقرير مركزها السياسي ومكانتها حيال المجتمع الدولي، بناء على منع إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله، والقانون الدولي العام من خلال النصوص المشار إليها سابقاً، يعطي لحركات التحرر الوطني فعلاً الحق في تقرير المصير وتحرير الأوطان وإزاحة كافة صور الاحتلال بالطرق والوسائل المناسبة لذلك، بل ويمنع الغير من التدخل في شئون هذه الشعوب التي تطلب استقلالها وتقرير مصيرها بناء على م ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة^(٦٨)

لكن إذا كان الحق في تقرير المصير أصبح راسخاً بالنسبة للشعوب المستعمرة، فهل يمكن مباشرة هذا الحق والوصول إليه، وإن تطلب الأمر استخدام القوة المسلحة أم لا ؟

وفي الجواب على ذلك نلاحظ أنه أثناء المناقشات التي دارت في اللجنة الخاصة بإعداد إعلان "مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية" تقدمت "تشيكوسلوفاكيا" باقتراح يقضي بالسماح باستخدام القوة للدولة الخاضعة تحت السيطرة الاستعمارية في سبيل تحقيق المصير. وقد شارك "تشيكوسلوفاكيا" في هذا الاقتراح عدد من الدول هي "الجزائر - الكامبيرون - غانا - الهند - كينيا - مدغشقر - نيجيريا - سوريا - الجمهورية العربية المتحدة"، وأشارت في اقتراح آخر إلى حق الشعوب في الدفاع عن النفس ضد السيطرة الاستعمارية في حالة ممارسة حقها في تقرير المصير^(٦٩).

ولكن هذه الاقتراحات لم تلق قبولاً، على أساس أن الميثاق لم يتضمن إعطاء هذه الشعوب حق اللجوء إلى القوة، وأن اللجوء إلى القوة أصبح محظوراً بنص م ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة إلا في حالات استثنائية محددة هي الدفاع الشرعي والأمن الجماعي، هذا فضلاً عن أن العلاقة بين هذه الشعوب والقوة التي تحكمها تعد علاقة داخلية، ولا ينطبق عليها حكم المادة ٤/٢ من الميثاق، ثم إن حق الدفاع الشرعي في الميثاق قد تقرر للدول، أي الأشخاص الدولية الكاملة ولا يمكن أن يمنح لشعب أو لأية مجموعة غير كاملة الاستقلال^(٧٠).

وإذا كانت الاقتراحات الخاصة بإباحة استخدام القوة في حق تقرير المصير لم تلق قبولاً، فإن إعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية قد جاء من ناحية أخرى بالتزام سلبي علي الدول، حين حظر عليها استخدام القوة ضد الشعوب التي تمارس حق تقرير المصير، حيث جاء بالإعلان أن علي الدول واجب الامتناع عن القيام بأي عمل قهري يهدف إلي منع الشعوب من تحقيق المصير، والحرية والاستقلال، وذلك في إطار مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير^(٧١).

والذي يراه الباحث: هو إباحة استخدام القوة لحركات التحرر الوطني وللشعوب من أجل تقرير مصيرها^(٧٢)، في ظل اتفاقيات جنيف ولحقيها الصادرين عام ١٩٧٧^(٧٣) وفي إطار إباحة حق المقاومة الشعبية، أو في ظل حق الدفاع عن النفس المقرر بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وذلك لأن إرساء حق تقرير المصير دون إباحة الطريق الموصلة إليه يكون حقاً أجوفاً، ودون جدوى. أما وقد قرره الميثاق، وأيده عدد من الاتفاقات الدولية، فلا مناص عندئذ من إباحة الطريق الموصلة إليه، ولو كان ذلك الطريق هو استخدام القوة المسلحة^(٧٤)، وذلك مثل استخدام القوة لتحرير الكويت ومساعدتها في تقرير مصيرها بعد أن احتلها العراق في ٢ من أغسطس ١٩٩٠.

ب - المجال الداخلي للحق في تقرير المصير:

ويعني حق الشعوب في إنشاء حكومة نيابية ممثلة لجميع طوائف الشعب، أو - ولكن في نطاق ضيق - حق بعض طوائف الشعب في الانفصال عن الدولة القائمة وخاصة في الدول متعددة القوميات والأعراق. وعلي ذلك يشمل المجال الداخلي لحق تقرير المصير هاتين الصورتين:

١ - حق إنشاء حكومة نيابية ممثلة لكل طوائف الشعب:

ويعطي هذا الحق لجميع سكان الدولة القدرة علي إيجاد حكومة نيابية منتخبة ديمقراطياً، تمثل كل فئات المجتمع وتحرر من التأثير الأجنبي، ولا يمنع أن تكون هذه الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، هي حكومة الأغلبية، مع صيانة حقوق

الفئات الأخرى التي تمثل الأقلية في هذه الدولة، شريطة أن يكون الطريق التي وصلت إليه الحكومة هو الطريق الديمقراطي الحر، وأن تكفل هذه الحكومة حرية الصحافة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة وغيرها من الحريات العامة، كحال بعض الدول مثل بلجيكا وكندا وسويسرا والتي يوجد بها ترتيبات دستورية معينة تؤدي إلى تقاسم السلطة أو الإشراف فيها، وتتيح المجال للجماعات القومية الموجودة بها والمتعايشة عليها ممارسة السيادة الداخلية على بعض أقاليمها وتساهم في سلوك التطور الاجتماعي والاقتصادي والسيادي للدولة^(٧٥).

٢ - حق الانفصال عن الدولة القائمة:

ويعني: حق الجماعة المتميزة قومياً في الانفصال عن الجماعة المهيمنة على الدولة متعددة القوميات، وذلك عبر ما يعرف بالحركات الانفصالية، أو هو فقدان جزء من إقليم دولة يترتب عليه إنشاء كيان دولي جديد على هذا الجزء، أو هو: خروج سكان جزء من إقليم الدولة على هذه الدولة بقصد الاستقلال عنها وتأسيس دولة جديدة، متى نجحوا في تحقيق هذه الغاية بالتخلص نهائياً من سيادة الدولة الأصلية، وتأسيس دولة جديدة تعجز الدولة الأولى عن إخضاعها^(٧٦)، وقد أسفرت التجارب والممارسات الدولية عن أن الدولة التي يوجد بها فئات وأجناس مختلفة، وينتمون إلى أعراق متباينة، تعاني غالباً قلقاً وتوتراً، ينتهي غالباً بالمطالبة من قبل بعض هذه القوميات بالانفصال، معتمدين في ذلك على الاختلافات الدينية والعرقية واللغوية وغيرها مما يمكن أن يكون أسباباً مباشرة في المطالبة بالانفصال، أو في قيام ثورة تقوم على أساسها حكومة مستقلة ويكون لها شخصية قانونية مستقلة عن الدولة الأصل.

لكن يبقى هذا الحق معارضاً ومصطدماً ببعض المبادئ القانونية الدولية والتي وصلت هي الأخرى إلى حد الرسوخ، ولذا فإن الحكومات غالباً ما تعارضه، وتعلن أن إعطاء بعض جماعات الشعب الحق في الانفصال عند المطالبة به يعد خرقاً لهذه المبادئ، وأهم المبادئ التي تصطدم مع الحق في الانفصال، ما يأتي:

- مبدأ السلامة الإقليمية للدولة: ومما يتضمنه هذا المبدأ، ضرورة المحافظة على

سلامة إقليم كل دولة، دون انتقاص أو تقسيم أو تفتيت، وهذا المبدأ من المبادئ التي تم التأكيد عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبعض القرارات الدولية، وبموجبه تعتبر الدولة أنها مسئولة عن أي عمل أو نشاط يضر أو ينفقص السلامة الإقليمية لها، وتأخذ الدول هذا المبدأ بعين الاعتبار في علاقاتها المتبادلة، ومن ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٠/١٩٩١م لم تعترف باستقلال ليتوانيا واستونيا ولاتفيا إلا بعد أن اعترف الاتحاد السوفييتي نفسه بهذا الاستقلال، ويرجع عدم الاعتراف الأمريكي، إلي مراعاة مبدأ السلامة الإقليمية للدول^(٧٧)، ولا شك أن هذا المبدأ يتأكد وينبغي الحرص علي الالتزام به من قبل كل الدول، خاصة إذا كانت الدولة المهددة بالانفصال غير متسببة في هذا الانفصال، ولا تمارس شيئاً من ألوان الاضطهاد لبعض فئات شعبها، ولا تمارس التمييز ضدهم بسبب الدين أو العرق أو اللون أو غير ذلك، ولكنها تفاجأ بالإعلان عن المطالبة بهذا الانفصال بناء علي مخططات خارجية أو تمويل أجنبي يعمل له.

وخروجاً من التعارض بين حق تقرير المصير ومبدأ السلامة الإقليمية يري البعض أن مبدأ السلامة الإقليمية يقتصر الاحتجاج به فقط في مواجهة العدوان الخارجي أما في مواجهة الجماعات الداخلية فلا يحتج بمبدأ السلامة الإقليمية بل يطبق الحق في تقرير المصير، لكننا لا نرجح هذا التوجيه أيضاً، لهذين المبدئين، لأن مبدأ السلامة الإقليمية من المبادئ العامة التي لم تقيد لا بمجال داخلي أو خارجي، وإذا كان لا بد من التقييد، فلم لا يلحق التقييد المبدأ الآخر وهو مبدأ الحق في تقرير المصير، ويقتصر تطبيقه علي المجال الخارجي دون الداخلي أيضاً.

- مبدأ قدسية الحدود: وهو ترجمة للعبارة اللاتينية " Uti Possidetis Juris " أو مبدأ "أوتي بوسيتديس جوريس" ويهدف هذا المبدأ إلي تحقيق الاستقرار من خلال المحافظة علي الحدود المرسومة سابقاً للدول، وإن كانت القوي الاستعمارية الكبرى هي التي رسمتها، وإن رسمتها أيضاً بغير دقة متناهية ولم يتم فيها مراعاة الشعوب والأقليات والقوميات المختلفة، وذلكم لأن الاستقرار الذي وصلت إليه الدول اليوم

ينبغي المحافظة عليه بكل وسيلة، ولا يجب أن تكون هناك ذريعة لزلزلة الحدود أو ضرب الاستقرار.

وكما يري البعض ^(٧٨) أنه " يبدو في الظاهر وجود تنازع بين حق تقرير المصير ومبدأ قدسية الحدود "أوتي بوسيتيديس"، لأن ممارسة الأول في دولة ذات سيادة يؤدي إلي تقليص مساحة أراضيها وتعديل حدودها مما يتناقض مع مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار"، ومحاولة لرفع هذا التعارض أشارت محكمة العدل الدولية وذلك في معرض تعليقها علي تبني مبدأ "أوتي بوسيتيديس" في أفريقيا وموائمه مع مبدأ تقرير المصير، بإعادة تفسيره في الإطار الأشمل لمبدأ صيانة وحدة أراضي الدولة وذلك بقولها (يتنازع هذا المبدأ منذ النظرة الأولى مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولكن في حقيقة الأمر ينظر إلي حفظ الوضع الراهن للأراضي في أفريقيا بأنه المسار الحكيم للحفاظ علي ما أنجزته الشعوب عبر نضالها من أجل الاستقلال ولتجنب الاضطرابات التي ستجرد القارة من المكاسب التي نالتها بالتضحيات الجسيمة. ولكي يتم تحقيق المتطلبات الأساسية للاستقرار من أجل البقاء والتنمية وترسيخ استقلالهم تدريجياً في كل المجالات، وافقت الدول الإفريقية علي احترام الح-دود الاستعمارية ولوض-ع ذلك في الاعتبار عند تفسيرهم لمبدأ حق تقرير المصير)^(٧٩).

لكن تعليق محكمة العدل الدولية السابق يصب في صالح مبدأ قدسية والحدود، وضرورة تفسير المبدأ الآخر وهو مبدأ تقرير المصالح في إطاره بغير اصطدام معه، ونتج عن ذلك أن أصبح مبدأ "أوتي بوسيتيديس" صمام الأمان لسيادة الدول الإفريقية المستقلة لعدم السماح لأي مجموعة أثنية تسكن داخل الدولة بالانفصال إذا ما طالبت بذلك، لتناقض ذلك مع مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار ومبدأ صيانة وحدة أراض الدولة، وفسرت الدول الإفريقية حق تقرير المصير بإخضاعه لمبدأي "أوتي بوسيتيديس" ووحدة أراضي الدول ويؤكد نص المادة (٢٠) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي حصرت ممارسة تقرير المصير للشعوب المستعمرة والمضطهدة فقط والتي ترتبط بالمادة (٢٣) منه

والتي نصت بطريقة غير مباشرة علي مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار وضرورة عدم مساسها^(٨٠).

وتأكيدا لذلك ينتصر البعض لمبدأ قدسية الحدود إلي أقصى درجة، حيث يري عند وجود نزاع بين مبدأ قدسية الحدود "أوتي بوسيتيديس" ومبدأ الحق في تقرير المصير، فإن تطبيق مبدأ "أوتي بوسيتيديس" يقوم بإزالته وسحق مفهوم تقرير المصير إلي نقطة التلاشي، كما يعتقد آخرون أن المعيار لحسم النزاع بين تقرير المصير ومبدأ "أوتي بوسيتيديس" هو تحقيق الاستقرار والسلام مما يستلزم منح الأولوية لمبدأ "أوتي بوسيتيديس" وصيانة وحدة الأراضي كما يعتقد أن مبدأ "أوتي بوسيتيديس" يؤدي وظيفة ترسيم رقعة الأراضي من أجل إكمال عملية تأسيس الدولة الجديدة وتقرير استمرار خط الحدود الموجودة من قبل، وبعد تأسيس الدولة الجديدة يفسح مبدأ "أوتي بوسيتيديس" المجال لمبدأ حق تقرير المصير الذي يحافظ علي وحدة الأراضي ويوفر الحماية الدولية للدولة الناشئة الجديدة^(٨١).

بل يذهب البعض إلي أن القانون الدولي لا يقر بحق الانفصال ولا يكفله، ويؤكد موقف القانون الدولي من موضوع الانفصال، ما جاء في التصريح المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام ١٩٧٠، من أن مبدأ المساواة بين الشعوب وحققها في تقرير مصيرها لا يمكن أن يستتبط منه ما يفيد بأنه يسمح أو يشجع عملا أو تصرفا من شأنه أن يؤدي إلي تجزئة إقليم دولة مستقلة ذات سيادة أو يؤدي إلي تفتيت وحدته الترابية^(٨٢).

وخلافا لذلك كله يري البعض أن المجتمع الدولي لم يقر بوجود تعارض بين مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ "أوتي بوسيتيديس" باعتبارهما معا مظاهر حقيقية لحق الدول في الاستقلال وتمتعها بالسيادة، وقد عرف "الشعوب" التي تستحق تقرير المصير بأنهم سكان مستعمرة معينة يحق لهم ممارسة هذا الحق في إطار الحدود الاستعمارية التي ستبقي مقدسة ما لم يختار الشعب بأكمله الذي يعيش في إطار هذه الحدود بإرادته الحرة تغيير هذه الحدود بالانضمام إلي دولة أخرى^(٨٣).

والذي نراه أن مبدأ الحق في تقرير المصير لا يكون مظهراً من مظاهر السيادة والاستقلال إلا إذا كان في وجه عدو خارجي، أو في مواجهة قوات احتلال تعمل على تغيير السيادة الإقليمية للدولة، أو من أجل الوصول إلى حكومة ديمقراطية تعبر عن مختلف طوائف الشعب.

وبناء على ذلك وبصرف النظر عن وجود التعارض بين مبدأ قدسية الحدود ومبدأ تقرير المصير، فإننا نرى أن نطاق تطبيق مبدأ الحق في تقرير المصير، في المجال الداخلي يتناول بصورة مطلقة فقط حق إنشاء حكومة نيابية ممثلة لكل طوائف الشعب، ولا يتناول الحق في الانفصال عن الدولة القائمة، خاصة إذا كان من وراء هذا الانفصال مؤامرات دولية خبيثة ومخططات عالمية مأكرة، تعمل على هدم البلاد، وإضعاف الدول، كالمؤامرات التي تضمنتها معاهدات سايكس بيكو، ومعاهدة يالطا، ومخططات "لويس".

أما إذا كان الانفصال طبيعياً، وكان من ورائه قوة شعبية حقيقية واستفتاء حر، فإنه ينبغي أن يكون ممارسة الحق في تقرير المصير هنا مقيداً، بحيث ألا يمارس أيضاً إلا في أضيق الحدود، وتحمل على هذه الحدود الضيقة فقط كافة النصوص التي يفهم منها جواز الانفصال كممارسة لحق تقرير المصير، خاصة إذا تعرضت حقوق بعض الطوائف لانتهاكات جسيمة، كما أشارت إلى ذلك المحكمة العليا الكندية في رأيها القانوني حول مسألة انفصال كيوبك عن كندا^(٨٤).

وفي مثل هذه الحالات الضيقة ينبغي ضرورة توافر بعض الشروط حتى تستطيع أي طائفة المطالبة بالانفصال وهي:

- ١- أن تنتهج الحكومة المركزية سياسة التمييز ضد طائفة ذات حجم لا يستهان بها ضمن أراضيها.
- ٢- أن تكون هذه الطائفة متميزة عن الطائفة السائدة لغوياً وعرقياً وثقافياً وتاريخياً، وأن تعيش هذه الطائفة في منطقة مترابطة جغرافياً وتطالب أغلبية هذه الجماعة بالانفصال.
- ٣- أن يكون الانفصال حلاً للمشاكل العالقة بين الطرفين، وأن يسود السلام بعده

بينهما.

٤ - ألا ترتضي الحكومة المركزية الحلول التساومية مع الطائفة المنفصلة (٨٥).
وعند توافر هذه الشروط فإنه لا يعطي هذا الحق أيضا لأي طائفة تطالب به، بل لا بد مع توافر هذه الشروط العامة، أن تتوافر عدة معايير في الطائفة نفسها، حتي تستطيع المطالبة بالانفصال وهي (٨٦):

- أن تشكل هذه الطائفة الأكثرية في الإقليم المعني.
 - أن تكون من السكان الدائمين في هذا الإقليم.
 - أن يكون لها حكومة قادرة علي إدارة وتصريف شئونها.
 - أن تكون لها القابلية في إقامة العلاقات مع العالم الخارجي.
- وإذا توافرت للطائفة المطالبة بالانفصال كل هذه الشروط والمعايير فإنه يبقى لها عقبة الاعتراف بها من قبل الدول الأخرى، ولا توجد قاعدة قانونية دولية تلزم دولة معينة بهذا الاعتراف، وإذا ما أرادت أن تصبح عضوا في المجتمع الدولي (الذي تمثله الأمم المتحدة) فإنه يلزم لها أن تتوافر فيها شروط العضوية وهي:

- أن تكون دولة.
 - أن تكون محبة للسلام.
 - أن تكون قابلة لتنفيذ التزامات ميثاق الأمم المتحدة وراغبة فيه.
 - أن تكون قادرة علي تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق (٨٧).
- عدم مشروعية انفصال جنوب السودان بناء علي الحق في تقرير المصير:

إذا كنا قد انتهينا إلي النطاق الداخلي لحق تقرير المصير يتناول بصورة مطلقة فقط حق إنشاء حكومة نيابية ممثلة لكل طوائف الشعب، ولا يتناول الحق في الانفصال عن الدولة القائمة، إلا بصورة مقيدة وفي أضيق الحدود، ومع توافر كثير من الشروط والضوابط والمعايير، حتى لا يتاح للمؤامرات والمكائد التي تهدف إلي إضعاف الدول وتفتيتها الوصول إلي أهدافها. ولأن مصلحة الدول غالبا في

الاعتصام والتوحد، لا في التفرق والتشرد.

والناظر إلى حالة جنوب السودان، يجد أن الانفصال لم يحل به المشاكل العالقة بين الطرفين، ولم يترتب عليه سيادة السلام، بل علي العكس، لقد ازدادت العلاقات سوءاً بين الشمال والجنوب، ولم يشعر أي من الفريقين بسلام مع الآخر، وهذا من أهم شروط مشروعية الانفصال، مما يشعر بأن الانفصال جاء تنفيذا لمخططات خارجية ومكائد دولية تدبر للدول الإسلامية بليل^(٨٨).

ومما يؤكد عدم مشروعيته أيضاً أن دولة جنوب السودان قد تم فصلها من دولة إسلامية، والدول الإسلامية لها خصوصيتها في هذه الناحية، لأن انفصال جزء منها يتعارض مع كل النصوص الإسلامية الآمرة التي تدعو إلى الوحدة والتوحد، وتمنع من الانفصال والتنازع (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) بل ويتعارض مع المصالح العامة للمسلمين، الذين ينبغي أن يعدوا العدة لأعدائهم، وأن يوحّدوا الصفوف من أجلهم، دعماً لقوتهم، وإظهاراً لمكانتهم.

وسيلة الانفصال:

لكن إذا ما توافرت في الحركات الانفصالية وفي أضيق الحدود للمجال الداخلي، تلكم الشروط السابقة والمعايير التي تجيز لها الانفصال، فإنه يبقى لها ممارسة هذا الحق ويكون بأحد طريقتين، هما^(٨٩):

الطريق الأول: الطريق السلمي كأن يتم تقرير المصير عن طريق الاستفتاء، وقد جري العمل علي أن تكون الأمم المتحدة هي المشرفة إشرافاً كاملاً علي عملية الاستفتاء بخصوص الانفصال وتقرير المصير، ضماناً لسلامة نتائجها.

الطريق الثاني: طريق استخدام القوة المسلحة بهدف تقرير المصير، أو بمعنى أدق التجاء الشعوب للمقاومة المسلحة فرادي أو جماعات، دفاعاً عن حقوقها التي تراها مسلوقة، وعملاً علي استرداد سيطرتها علي ثرواتها وأقاليمها.

والطريق الذي نؤيده للحركات الانفصالية هو الطريق السلمي فقط، أما الطريق الثاني وإن يري الباحث جواز اللجوء إليه من قبل حركات التحرر الوطنية، إلا أنه بخصوص الحركات الانفصالية فإن الباحث يري عدم جواز اللجوء إليه، فتجزئة

الدول عن طريق الحركات الانفصالية ينبغي أن يكون قائما علي التراضي بين الجزء المنفصل والجزء المنفصل عنه، وهو الطريق السلمي الذي يتم بإجراء عملية الاستفتاء الشعبي تحت الإشراف الدولي.

والناظر إلي ممارسة حق تقرير المصير بصفة عامة، سواء في مجاله الخارجي أو الداخلي يجد أن من الممكن أن يترتب عليه حالات كثيرة منها^(٩٠):
- حالة التحرر من السيطرة الأجنبية الاستعمارية، وإحراز الاستقلال، وتكوين الدولة ذات السيادة، وقد حدث ذلك كثيرا فلقد تحررت معظم الأقاليم المستعمرة بعد عام ١٩٤٥، وتكون أكثر من مائة دولة بهذا الشكل، وهذا ما كانت تدعمه الأمم المتحدة.

- حالة الاندماج الحر مع دولة مستقلة كاندماج القسم الشمالي من إقليم الكاميرون الذي كان خاضعا للوصاية البريطانية في دولة نيجيريا، والقسم الجنوبي اندمج في جمهورية الكاميرون.

- حالة تفكيك الدولة، كأن تتفكك الدولة ويظهر علي أثر ذلك ظهور دول جديدة علي أنقاضها، مثل تفكيك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ وظهور دول البلطيق الثلاث: لاتفيا واستونيا وليتوانيا، ثم ظهور إحدى عشرة جمهورية أخرى، وهي: "أرمينيا واذربيجان وأوزباكستان وجورجيا وتوركمانيا وبيلوروس وأكرونيا ومولدافيا وقيرغيزستان وطاجكستان وكازخستان"، وكذلك تفكك جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية إلي خمس دول مستقلة وهي: جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، ومقدونيا، وكرواتيا، وسلوفينيا، والبوسنة والهرسك.

- حالة إعادة توحيد الدولة المقسمة مثل توحيد اليمينين، وتوحيد الألمانيتين.

- حالة انفصال جزء من الدولة وتكوين دولة مستقلة مثل باكستان عن الهند (١٩٤٧)، وانفصال السنغال عن جمهورية مالي (١٩٦٠)، وانفصال سنغافورة عن ماليزيا (١٩٦٥) وانفصال بنجلاديش عن باكستان (١٩٧٢ - ١٩٧٤) وانفصال اريتريا عن أثيوبيا (١٩٩٣)^(٩١).

- حالة تحديد شكل الحكومة وتشكيلها، وذلك بإيجاد حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، علي الطريقة الغربية.

وبناء علي ما تقدم يتبين لنا أن الحق في تقرير المصير، لا يتيح في ظله تجزئة الدول أو انقسامها، إلا في حدود ضيقة جداً، وبالطريق السلمي الذي لا يتوافر معه عنف، كأن يكون بطريق الاستفتاء الشعبي الذي يمارس تحت إشراف دولي.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث يتضح لنا أن الإسلام قد أقام دولته لا علي اساس حدود طبيعية أو صناعية، وإنما علي أسس فكرية وحقائق إسلامية، تتبع من حياة الناس فيها ووجود المسلمين علي أرضها، ومن هذه الأسس الفكرية والحقائق العملية، أن الدولة الإسلامية هي التي يتم التمكين فيها للإسلام، وللمسلمين، ويظهر فيها الأمان لهم، وذلك قول الله تعالى: (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (١٦)، وعلي هذا الأساس قامت الدولة الإسلامية في المدينة، ثم أخذت تتسع شيئاً فشيئاً، في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، حتى امتدت ربوعها شرقاً وغرباً، ولم تزد الدولة الإسلامية بهذا الاتساع إلا قوة وتماسكاً في نفسها، وقيادة وريادة لغيرها من دول العالم أجمع.

لكن الانتصارات التي أحرزتها الوحدة الإسلامية حركت قلوب الحاقدين عليها والمتربصين بها، فكادوا لها بليل، ودبروا لها بخبث، واستغلوا ضعف الأمة وانحلالها، فطرحوا بعض الأفكار البديلة للوحدة الإسلامية، كالقومية العربية أو التركية، وانبثقت عن ذلك النزعات الإقليمية كالمصرية والعراقية والسعودية والسورية وغيرها، وأدي ذلك في النهاية إلي ضياع الوحدة الإسلامية وبدلاً من أن يكون العالم الإسلامي دولة واحدة أصبح يمثل الآن ستاً وخمسين دولة علي الأقل هي أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي اليوم.

ولم يكتف أعداء الأمة الإسلامية بهذا الحد من التقسيم والتجزئة، لأنهم

يحاولون اليوم أن تمر العالم الإسلامي بمرحلة أخرى من الانقسام والتفتت، عن طريق تشجيع الحركات الانفصالية في كل دولة، بتقديم الدعم المنقطع النظير، ومساندتهم إعلامياً وسياسياً ومالياً، للدفع بهم إلى الإمعان في تفكيك وتمزيق الأوطان الحالية للعالم الإسلامي، وتنفيذ المخطط الذي وضعه " برنارد لويس " واعتمده الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٣. وقد بدأ هذا المخطط في الظهور إلى عالم النور بمحاولتهم تقسيم السودان بناء علي الاستفتاء الذي جري في ٢٠١١/١/٩، ولا شك أن حدوث الانفصال بين شمال السودان وجنوبه، كان هو الخطوة الأولى في مشروع تغيير خرائط المنطقة، بل ويمكن أن يضيفي شرعية تلقائية علي إمكانية تقسيم بعض البلاد الأخرى كخطوة تالية، وفي ظل الأوضاع التي تعيشها البلاد العربية اليوم من الثورات الهائلة في بعض البلاد العربية والإسلامية، يمكن أن تكتسب الحركات الانفصالية في هذه البلاد زخماً سياسياً أكبر، ما دام يشعر الجميع بأنه يمكن التعايش مع ظهور كيانات جديدة، وبالتالي فمن السهل في ظل هذه الظروف أن تنتقل العدوى لتشمل دولاً أخرى، خاصة وقد سمعنا أيضاً عن إقليم برقة في ليبيا الذي يدعو إلى إقامة فيدرالية خاصة به.

وأغلب ما يتم الاتكاء عليه في الدعوة إلى الانفصال، هو مبدأ الق في تقرير المصير، هذا المبدأ الذي ترسخ في القانون الدولي العام حتى بات من قواعده الآمرة، وذلك من خلال ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب، وأعمال الأجهزة الدولية الرئيسة كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وغيرها، إلا أن المسألة التي تباينت فيها الاتجاهات هي بيان مجال تطبيق هذا المبدأ، وهل يتم تطبيقه وممارسته في الإطار الاستعماري فقط، أي لتصفية الاستعمار وممارسة الاستقلال من قبل حركات التحرير الوطنية، وهو ما يعرف باسم (حق تقرير المصير الخارجي) أم أنه يمكن ممارسته أيضاً خارج الإطار الاستعماري، كحق كل مجموعة في أن تدير الإقليم الذي تسكنه، أو تتفصل به عن الدولة القائمة وهو ما يعرف باسم (حق تقرير المصير الداخلي).

- **المجال الخارجي للحق في تقرير المصير:** ويعني حق الشعوب من خلال حركات التحرر الوطني، في تكوين دولتها المستقلة، وتقرير مركزها السياسي ومكانتها حيال المجتمع الدولي، بناء علي منع إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله، والقانون الدولي العام يعطي لحركات التحرر الوطني فعلا الحق في تقرير المصير وتحرير الأوطان وإزاحة كافة صور الاحتلال بالطرق والوسائل المناسبة لذلك، بل ويمنع الغير من التدخل في شئون هذه الشعوب التي تطلب استقلالها وتقرير مصيرها بناء علي م ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

- **المجال الداخلي للحق في تقرير المصير:** ويعني حق الشعوب بصورة مطلقة في إنشاء حكومة نيابية ممثلة لجميع طوائف الشعب، أما تمدد المجال الداخلي لهذا المبدأ ليشمل حق بعض طوائف الشعب في الانفصال عن الدولة القائمة، فإننا نري أن ذلك يتعارض مع مبدأ السلامة الإقليمية ومبدأ قدسية الحدود، وبالتالي فإن مبدأ الحق في تقرير المصير لا يتناول الحق في الانفصال عن الدولة القائمة، خاصة إذا كان من وراء هذا الانفصال مؤامرات دولية خبيثة ومخططات عالمية مكررة، تعمل علي هدم البلاد، وإضعاف الدول، كالمؤامرات التي تضمنتها معاهدات سايكس بيكو، ومعاهدة يالطا، ومخططات "لويس".

أما إذا كان الانفصال طبيعيا، وكان من ورائه قوة شعبية حقيقية واستفتاء حر، فإنه ينبغي أن يكون ممارسة الحق في تقرير المصير هنا مقيدا، بحيث ألا يمارس أيضا إلا في أضيق الحدود، وتحمل علي هذه الحدود الضيقة فقط كافة النصوص التي يفهم منها جواز الانفصال كممارسة لحق تقرير المصير، خاصة إذا تعرضت حقوق بعض الطوائف لانتهاكات جسيمة.

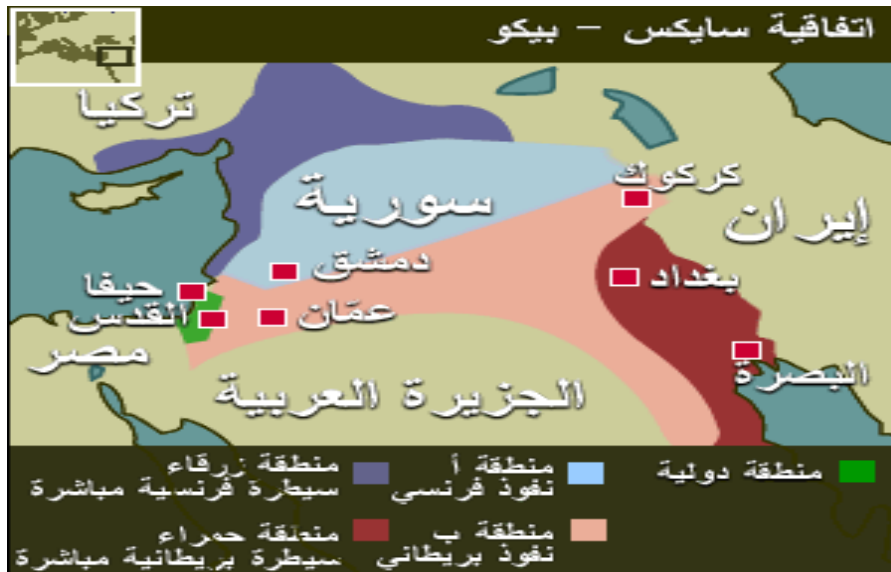
وفي الختام يوصي الباحث بضرورة الانتباه إلي مخططات الأعداء ودراستها والعمل علي عدم الانخراط فيها، وخاصة ما يتصل بوحدة العالم الإسلامي، لأن الوحدة الإسلامية تحل أهمية بالغة في الإسلام، وتعد من القواعد الآمرة التي لا يجوز مخالفتها، ولا مانع من عقد مؤتمر دولي رسمي لدراسة هذه المخططات تحت رعاية إحدى الدول الإسلامية أو منظمة المؤتمر الإسلامي،

ويدعي إليه الساسة والعلماء والمفكرون، وتمثل فيه الحكومات تمثيلاً رسمياً، لدراسة مسألة تقنيت العالم الإسلامي، والتنبيه علي خطورتها، ومواجهتها بمخططات الوحدة الإسلامية التي تتبناها الصحوّة الإسلامية المعاصرة ويميل إليها كل شعوب الربع العربي اليوم. وشيئاً فشيئاً يمكن أن نري بعد ذلك الحقائق القرآنية حقائق واقعية، ينطق بها واقع العالم الإسلامي ومنها قوله تعالى: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) (٩٣)

أَسْأَلُ اللهَ تعالى أن يهيئ لهذه الأمة أمر رشد، تتحول فيه فرقتها إلي وحدة، وذلتها إلي عزّة، وأصلي وأسلم علي خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ٢ وعلي آله وأصحابه والتابعين إلي يوم الدين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملحق البحث

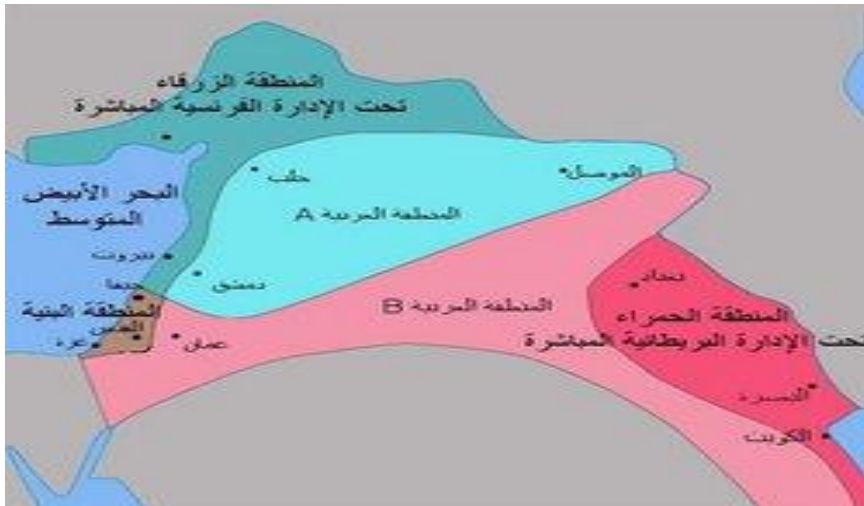
أولاً: اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦



(في نوفمبر ١٩١٥م) عينت الحكومة الفرنسية "جورج بيكو" قنصلها العام السابق في بيروت مندوباً سامياً لمتابعة شؤون الشرق الأدنى، ومفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية، ولم يلبث أن سافر إلي القاهرة، واجتمع بـ"مارك سايكس" المندوب السامي البريطاني لشئون الشرق الأدنى، بإشراف

مندوب روسيا، أسفرت عن اتفاقية عُرفت باسم "اتفاقية القاهرة السرية"، ثم انتقلوا إلى مدينة بطرسبرغ الروسية، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية ثلاثية لتحديد مناطق نفوذ كل دولة علي النحو التالي:

- استيلاء فرنسا علي غرب سوريا ولبنان وولاية أطنة.
- استيلاء بريطانيا علي منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.
- استيلاء روسيا علي الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان. واعترفت المعاهدة كذلك بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين.
- المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا، وتلك التي تحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية أو دول عربية موحدة، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلي مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ويشمل النفوذ الفرنسي شرق سوريا وولاية الموصل، بينما النفوذ البريطاني يمتد إلي شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية.
- يخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية.
- يصبح ميناء الإسكندرونة حرًا.



التقسيمات الادارية حسب الاتفاقية

نصوص الاتفاقية:

المادة الأولى: إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية برئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سوريا) و"ب" (داخلية العراق) المبينة في الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق. يكون لفرنسا في منطقة (أ) ولإنكلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتتفرد فرنسا في منطقة (أ) وإنكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء علي طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية: يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (سوريا الساحلية) ولإنكلترا في المنطقة الحمراء (منطقة البصرة) إنشاء ما ترغبان به من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة، بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة: تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمرات (فلسطين)، يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة: تنال إنكلترا ما يلي:

١ - ميناءي حيفا وعكا.

٢ - يضمن مقدار محدود من مياه دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب)، وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بالألا تتخلي في أي مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن جزيرة قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدماً.

المادة الخامسة: تكون إسكندرونة ميناء حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء، ولا تفرض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية. وتباح حرية النقل للبضائع الإنكليزية عن طريق إسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء، سواء كانت واردة إلي المنطقة الحمراء أو إلي المنطقتين (أ) و(ب) أو صادرة منهما. ولا تنشأ معاملات مختلفة مباشرة أو غير مباشرة علي أي من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية. تكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها

والبلاد الواقعة تحت حمايتها، ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية، ويكون نقل البضائع حراً بطريق حيفا وعلي سكة الحديد الإنكليزية في المنطقة السمراء (فلسطين)، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء، أو من المنطقتين (أ) و(ب) أو واردة إليها. ولا يجري أدنى اختلاف في المعاملة بطريق مباشر أو غير مباشر يمس البضائع أو البواخر الفرنسية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ المذكورة.

المادة السادسة: لا تمتد سكة حديد بغداد في المنطقة (أ) إلى ما بعد الموصل جنوباً، ولا إلى المنطقة (ب) إلى ما بعد سامراء شمالاً، إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات، ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة: يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيد لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب)، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان علي طول هذا الخط. ويجب أن يكون معلوماً لدي الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد، وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية أو نفقات وافرة لإدارته تجعل إنشاءه متعذراً، فإن الحكومة الفرنسية تسمح بمروره في طريق بربورة - أم قيس - ملقا - إيدار - غسطا - مغاير إلى أن يصل إلى المنطقة (ب).

المادة الثامنة: تبقى تعريفه الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء في المنطقتين (أ) و(ب)، فلا تضاف أية علاوة علي الرسوم، ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين، إلا أن يكون باتفاق بين الحكومتين. ولا تنشأ جمارك داخلية بين أي منطقة وأخرى في المناطق المذكورة أعلاه، وما يفرض من رسوم جمركية علي البضائع المرسله يدفع في الميناء ويعطي لإدارة المنطقة المرسله إليها البضائع.

المادة التاسعة: من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجري مفاوضات في أي وقت للتنازل عن حقوقها، ولا تعطي ما لها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى سوي للدولة أو لحلف الدول العربية، بدون أن توافق علي ذلك مقدماً حكومة

جلالة الملك التي تتعهد بمثل ذلك للحكومة الفرنسية في المنطقة الحمراء.

المادة العاشرة: تتفق الحكومتان الإنكليزية والفرنسية، بصفتها حاميتين للدولة العربية، علي أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب، أو تنشئ قاعدة بحرية علي ساحل البحر المتوسط الشرقي، علي أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن قد يصبح ضرورياً بسبب عدااء الترك الأخير.

المادة الحادية عشرة: تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

المادة الثانية عشرة: من المتفق عليه ما عدا ذكره أن تنتظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلي البلاد العربية.

الموقعون: انجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتي سابقا

ثانياً: خرائط المشروع الصهيوني أمريكي لتفتيت العالم الإسلامي

والذي وضعه "برنارد لويس" (٩٤)

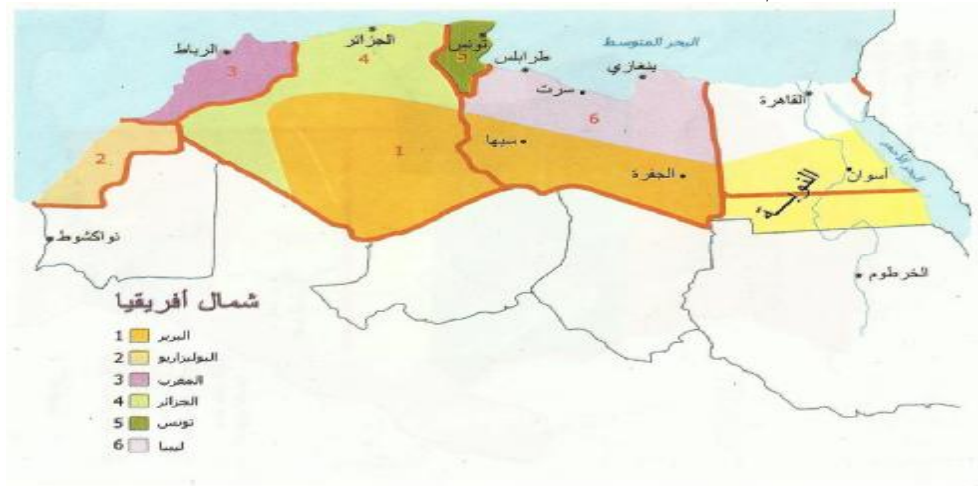
١ - أولاً خريطة تقسيم مصر والسودان



(A) - مصر، وتقسم مصر إلى ٤ دويلات، هي: سيناء وشرق الدلتا: "تحت النفوذ اليهودي" (ليتحقق حلم اليهود من النيل إلى الفرات)، والدولة النصرانية: عاصمتها الإسكندرية، وهي ممتدة من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط واتسعت غرباً لتضم الفيوم وتمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون ليربط هذه المنطقة بالإسكندرية، وقد اتسعت لتضم أيضاً جزءاً من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسى مطروح. ودولة النوبة: المتكاملة مع الأراضي الشمالية السودانية، وعاصمتها أسوان، تربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان باسم بلاد النوبة بمنطقة الصحراء الكبرى لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر. ودولة مصر الإسلامية: وهي الجزء المتبقي من مصر. وعاصمتها القاهرة. ويراد لها أن تكون أيضاً تحت النفوذ الإسرائيلي (حيث تدخل في نطاق إسرائيل الكبرى التي يطمح اليهود في إنشائها).

(B) - السودان، وتقسم السودان إلى ٤ دويلات: (خريطة تقسيم مصر والسودان):
دويلة النوبة: المتكاملة مع دويلة النوبة في الأراضي المصرية التي عاصمتها أسوان. ودويلة الشمال السوداني الإسلامي، ودويلة الجنوب السوداني المسيحي: وهي التي ستعلن انفصالها في الاستفتاء المزمع عمله في ٢٠١١/١/٩، ليكون أول فصل رسمي طبقاً للمخطط. ودارفور: والمؤامرات مستمرة لفصلها عن السودان بعد الجنوب مباشرة، حيث إنها غنية باليورانيوم والذهب والبتترول.

ثانياً: خريطة تقسيم شمال إفريقيا:



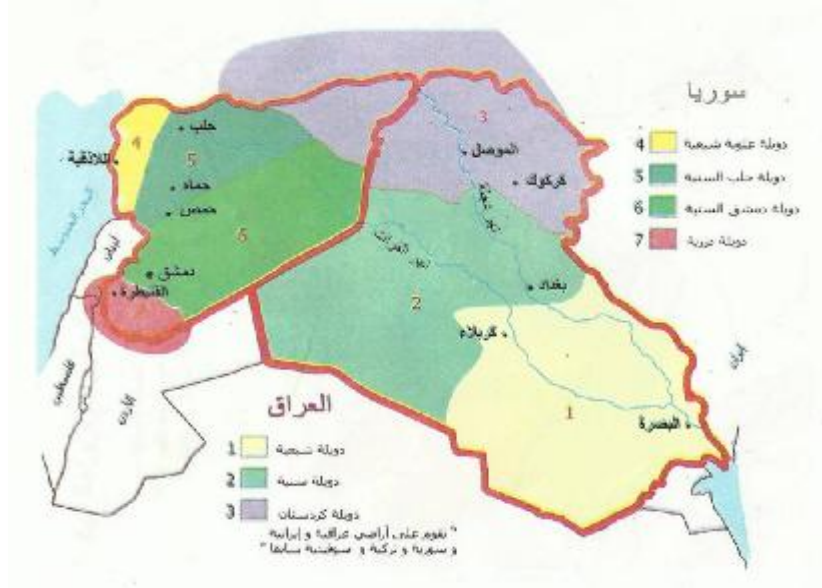
وفي شمال أفريقيا يتم تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب بهدف إقامة: دولة البربر علي امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان. ودويلة البوليساريو. والباقي دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

ثالثا: خريطة تقسيم شبه الجزيرة العربية والخليج:



-وفي شبه الجزيرة العربية والخليج، يتم إلغاء الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان واليمن والإمارات العربية من الخارطة ومحو وجودها الدستوري بحيث تتضمن شبه الجزيرة والخليج ثلاث دويلات فقط. هي: دويلة الإحساء الشيعية: وتتضم: الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين، ودويلة نجد السنية. ودويلة الحجاز السنية.

رابعاً: خريطة تقسيم سوريا والعراق:



(A) - العراق:

يتم تفكيك العراق علي أسس عرقية ودينية ومذهبية علي النحو الذي حدث في سوريا في عهد العثمانيين إلي ٣ دويلات، هي: دويلة شيعية في الجنوب حول البصرة. ودويلة سنية في وسط العراق حول بغداد. ودويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي حول الموصل (كردستان)، تقوم علي أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية (سابقاً).

ملاحظة: صوت مجلس الشيوخ الأمريكي كشرط انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ٢٩/٩/٢٠٠٧ علي تقسيم العراق إلي ثلاث دويلات المذكورة أعلاه وطالب مسعود برزاني بعمل استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراق واعتبار عاصمته محافظة (كركوك) الغنية بالنفط محافظة كردية ونال مباركة عراقية وأمريكية في أكتوبر ٢٠١٠ والمعروف أن دستور "بريمر" وحلفائه من العراقيين قد أقر الفيدرالية التي تشمل الدويلات الثلاث علي أسس طائفية: شيعية في (الجنوب)، سنية في (الوسط)، كردية في (الشمال)، عقب احتلال العراق في مارس-إبريل ٢٠٠٣.

(B) - سوريا:

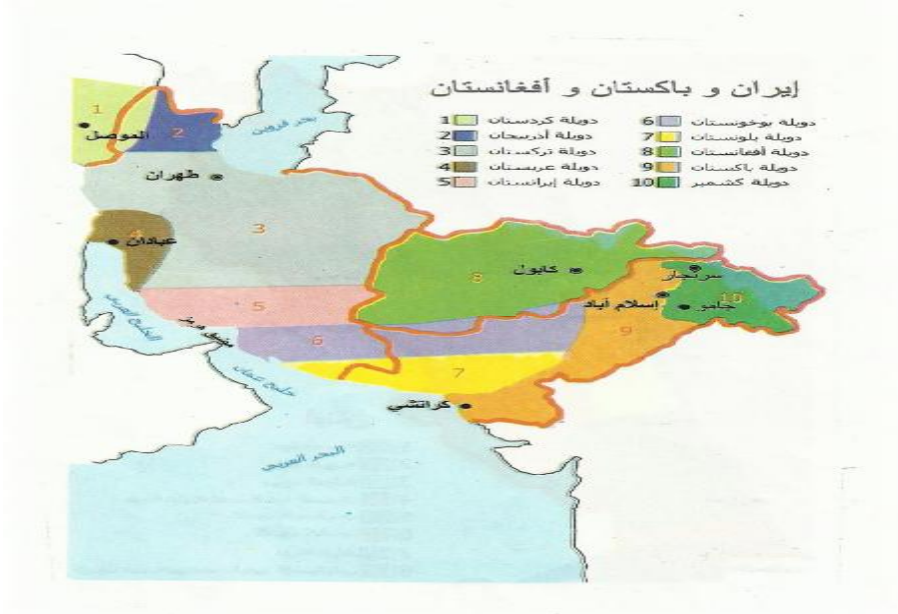
ويتم تقسيمها إلى أقاليم متميزة عرقيا أو دينيا أو مذهبيا من خلال ٤ دويلات، هي: دولة علوية شيعية (علي امتداد الشاطئ)، ودولة سنية في منطقة حلب. ودولة الدروز في الجولان ولبنان (الأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن والأراضي اللبنانية)، سنية حول دمشق. ودولة .

خامسا - خريطة تقسيم لبنان:



ويتم تقسيم لبنان إلى ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية ودينية، هي: دولة سنية في الشمال (عاصمتها طرابلس). ودولة مارونية شمالا (عاصمتها جونيه). ودولة سهل البقاع العلوية (عاصمتها بعلبك) خاضعة للنفوذ السوري شرق لبنان. وبيروت الدولية (المدولة). و كانتون فلسطيني حول صيدا وحتى نهر الليطاني تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف، و كانتون كتائبي في الجنوب والتي تشمل مسيحيين ونصف مليون من الشيعة. ودولة درزية (في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية المحتلة)، و كانتون مسيحي تحت النفوذ الإسرائيلي.

سادسا: خريطة تقسيم إيران وباكستان وأفغانستان:



ويتم تقسيم هذه الدول إلى عشرة كيانات عرقية ضعيفة: هي: كردستان. أذربيجان. تركستان. عربستان. إيرانستان (ما بقي من إيران بعد التقسيم). بوخونستان. بلونستان. أفغانستان (ما بقي منها بعد التقسيم). باكستان (ما بقي منها بعد التقسيم). كشمير.

سابعا: خريطة فلسطين:



ويتم ابتلاعها بالكامل وهدم مقوماتها وإيادة شعبها. لتقوم دولة إسرائيل الكبرى.



خريطة إسرائيل الكبرى

ثامنا: اليمن، ويتم إزالة الكيان الدستوري الحالي للدولة اليمنية بشطريها الجنوبي والشمالي واعتبار مجمل أراضيها جزءاً من دويلة الحجاز.

تاسعا: تركيا، ويتم انتزاع جزء منها وضمه للدولة الكردية المزمع إقامتها في العراق.

عاشرا: الأردن، ويتم تصفية الأردن ونقل السلطة للفلسطينيين.

هوامش البحث:

(١) - الأنفال من الآية رقم ٤٦.

(٢) - فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية، مركز دراسات العالم الإسلامي، سلسلة الدراسات القانونية، ط الأولي ١٩٩٣، ص ٨، ٩.

(٣) - لقد كانت الهجرة النبوية إلى المدينة المنورة، وما سبقها من بيعتي العقبة أساسا في نشأة وتكوين الدولة الإسلامية أو دار الإسلام في اصطلاح فقهاءنا، وتميزت بذلك شخصية الدولة الإسلامية وتوطدت للمسلمين في المدينة الدعائم الأولى للأمن والاستقرار، وبرزت السلطة السياسية للنبي ﷺ، وهذه السلطة تعتبر الآن من أهم عناصر تكوين الدولة. يراجع في المنشأ التاريخي لمفهوم دار الإسلام ولمفهوم الدولة

الحديثة، د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨ دار الفكر ، آفاق معرفة متجددة، ط ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م ص ٦٣٠٣ وما بعدها.

(٤) - ولعله مما يزهو به الإسلام أن رؤيته للمجتمع الدولي كله وتنظيمه وتقسيمه إلى هذه الدول نبتت مع نبات الإسلام وولدت مع مولد الدولة الإسلامية الأولى التي استقرت أمورها بالمدينة، ثم بعد ذلك بدأت تنمو هذه الرؤية شيئاً فشيئاً وتتضح مع توسع الدولة الإسلامية واشتداد عودها، ومما يشير إلى هذه الرؤية الشاملة مبكراً قول الله تعالى: { وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَهُ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } { الحشر من الآية رقم ٩، وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: {كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَىٰ مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ، كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ... } صحيح البخاري، دار الجيل- بيروت، المجلد الثالث ج٧، كتاب الطلاق، باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن ص ٦٢، ٦٣.

(٥) - يراجع دور الدولة الإسلامية في دعم السلام العالمي، ودعم مبادئ الكرامة والحرية والعدالة والمساواة في العالم أجمع. د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر ، آفاق معرفة متجددة، ط ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م ج ٨ ، ص ٦٤٠٩ وما بعدها وفي علاقة الدولة الإسلامية بغيرها عموماً يراجع: الشيخ عبد الوهاب خلاف (المتوفي: ١٣٧٥هـ)، السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، الناشر: دار القلم، الطبعة: ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م، ص ٧٣ وما بعدها.

(٦) الحج آية رقم ٤١.

(٧) النور، آية رقم ٥٥.

(٨) - حول التطبيق العملي لدولة الرسول ﷺ التي نشأت بداية في المدينة، وبصفة خاصة حول دراسة وثيقة إنشاء الدولة الإسلامية في المدينة، وعناصر بناء هذه الدولة، والمقومات الأساسية لها. يراجع أستاذنا د. جعفر عبد السلام، نظام الدولة في الإسلام مع المقارنة بالفقه الوضعي، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية، ١٤٢١/١٤٢٢هـ- ٢٠٠١/٢٠٠٢م، ص ٥٧ وما بعدها

(٩) حول التمكين الوارد في هذه الآية وأن تمكين الدين يتم بتمكينه في القلوب، كما يتم بتمكينه في تصريف الحياة وتدبيرها. يراجع سيد قطب، في ظلال القرآن، ج ٤، ص ٢٥٢٩.

(١٠) ولعل ذلك هي نفس النتيجة التي توصل إليها أ.د. محمد رأفت عثمان أو يقترب منها، عندما رأي أنه لا بد من توافر عنصرين في الأرض حتي تكون دار إسلام، العنصر الأول: أن يكون للمسلمين السيادة والغلبة في هذه الأرض والعنصر الثاني: أن يكون الأمان لكل من يقطن هذه الأرض علي عقيدته ونفسه وعرضه وماله متحققاً بأمان المسلمين أنفسهم. يراجع لسيادته القضايا الثلاث: تغيير المنكر بالقوة والخروج علي الحاكم وتكفير الدولة، دار الفضيلة، ط الأولى، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩، ص ١٢٣، كما يراجع في ذلك أيضاً: إسماعيل فطاني، اختلاف الدارين وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات، تقديم أ.د. عبد الله الزايد، ط الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، دار السلام، ص ٢٩، ٣.

- (^{١١}) - فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر ص ٥٣.
- (^{١٢}) - سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، ج ٢، ص ٨٧٣، ٨٧٤.
- (^{١٣}) "والمراد من هذا التمكين السلطنة ونفاذ القول علي الخلق، لأن المتبادر إلي الفهم من قوله تعلي "مكتناهم في الأرض " ليس إلا هذا" مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي، دار الغد العربي، القاهرة، ط الأولى ١٩٩٢، ١٤١٢، ج ١١ ص ٢٨٦.
- (^{١٤}) ومن هؤلاء الإمام السرخسي حيث يعرف دار الإسلام بأنها " اسم للموضع الذي يكون تحت المسلمين، وعلامة ذلك أن يأمن فيه المسلمون " شرح كتاب السير الكبير، محمد بن الحسن الشيباني، أملاه محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق عبد العزيز أحمد، ج ٤، ص ١٢٥٣ وينقل ابن القيم رأي جمهور الفقهاء في تعريفهم لدار الإسلام، فيقول: " قال الجمهور: ار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام، وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار = إسلام وإن لاصقها " وذلك في كتابه أحكام أهل الذمة، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ١، ص ٢٦٨.
- (^{١٥}) - السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفي: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥ م، ج ١ ص ٥٠٤، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفي: ٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ج ٤ ص ١٧٦. عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفي: ٧٣٤هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣/١٤١٤، ج ١ ص ٢٢٨.
- (^{١٦}) - في تأسيس النبي لدولته بالمدينة يراجع: محمد الطيب النجار (المتوفي: ١٤١١هـ) القول المبين في سيرة سيد المرسلين، الناشر: دار الندوة الجديدة بيروت - لبنان، ص ١٧٠ وما بعدها. وأيضا د. محمد السيد الوكيل، الدولة الإسلامية الأولى تأسيسها وعوامل نجاحها، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٤٦، ص ١٣١،
- نصرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ٣، المؤلف: عدد من المختصين بإشراف الشيخ/ صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب الحرم المكي، الناشر: دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة: الرابعة، ج ١ ص ٢٧٥ وما بعدها.
- (^{١٧}) - حول اتساع الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين يراجع: د محمد سهيل طقوش، تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، الناشر: دار النفائس، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ص ٣٢٣ وما بعدها.

(^{١٨}) - يراجع في المكائد والمؤامرات التي حيكّت للقضاء علي الوحدة الإسلامية والخلافة الإسلامية: د. سعيد محمد أحمد باناجه، نظرة حول المؤامرات الدولية اليهودية وأصل الثورات والحروب الأهلية والعالمية والأزمات الاقتصادية والسياسية والتكتلات الحزبية المادية اليسارية واليمينية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٨٥ وما بعدها، فتحي يكن، العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر الهجري، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٤٩ وما بعدها، د. يوسف القرضاوي، أعداء الحل الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ص ٦٧ وما بعدها.

(^{١٩}) - لقد سقطت الخلافة الإسلامية علي يد مصطفى كمال أتاتورك وهو من يهود الدونما، وذلك في عام ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م، وبسقوط الخلافة الإسلامية تم تحويل تركيا علي يديه إلي دولة علمانية، وتبع ذلك: إلغاء اللغة العربية، وإلغاء التشريعات الإسلامية، واعتماد الزي الأوربي، ورفع الأذان باللغة التركية، وإلغاء المدارس والمحاكم الشرعية، وإلغاء التقويم الهجري، ومنع حجاب المرأة المسلمة، هذا بالإضافة إلي قيام السلطة بإعدام كثير من علماء الشريعة الإسلامية وفقهائها في هذا البلد.

(^{٢٠}) - محمد أبو فارس، الفقه السياسي عند الإمام البناء، ص ٨

(^{٢١}) - تم الوصول إلي اتفاقية سايكس- بيكو، بين نوفمبر من عام ١٩١٥ ومايو من عام ١٩١٦ بمفاوضات سرية بين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس، وكانت علي صورة تبادل وثائق تفاهم بين وزارات خارجية فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية آنذاك. وتم الكشف عن هذا الاتفاق بوصول الشيوعيين إلي سدة الحكم في روسيا عام ١٩١٧، مما أثار الشعوب التي تمسها الاتفاقية وأخرج فرنسا وبريطانيا وكانت ردة الفعل الشعبية-الرسمية العربية المباشرة قد ظهرت في مراسلات حسين مكماهون. تم تقسيم الهلال الخصيب بموجب الاتفاق، وحصلت فرنسا علي الجزء الأكبر من الجناح الغربي من الهلال (سوريا ولبنان) ومنطقة الموصل في العراق. أما بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعا بالاتجاه شرقا لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية في سوريا. كما تقرر أن تقع فلسطين تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. ولكن الاتفاق نص علي منح بريطانيا مينائي حيفا وعكا علي أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا، ومنحت فرنسا لبريطانيا بالمقابل استخدام ميناء الاسكندرونة الذي كان سيقع في حوزتها. وقد تم التأكيد علي اتفاقية سايكس-بيكو مجدداً في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. بعدها، أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب علي المناطق المعنية في ٢٤ حزيران ١٩٢٢. لإرضاء أتاتورك واستكمالاً لمخطط تقسيم وإضعاف سورية، عقدت في ١٩٢٣ اتفاقية جديدة عرفت باسم معاهدة لوزان لتعديل الحدود التي أقرت في معاهدة سيفر. تم بموجب معاهدة لوزان التنازل عن الأقاليم السورية الشمالية لتركيا الأتاتورية إضافة إلي بعض المناطق التي كانت قد أعطيت لليونان في المعاهدة السابقة. يراجع ويكيبيديا الموسوعة الحرة علي هذا الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٢٢) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، رسالة بين الأمس واليوم، دار الدعوة، الإسكندرية، ط الشريعة ١٩٩٠م - ١٤١١هـ، ص ١٥٢، ١٥٣

(٢٣) - الذي وضع يده في يد أعداء الأمة الإسلامية مقابل الوصول إلى السلطة والخلافة، وذلك حينما نشبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤م، ونمت روح النعمة علي العثمانيين في بلاد الشام والعراق والحجاز، وانتهاز البريطانيون الفرصة، بعد أن علموا بالتفاف العرب حول الشريف الحسين بن علي وهم في حرب مع دولة آل عثمان والألمان، فاتصلوا بالشريف حسين من مصر، وعرضوا عليه خدماتهم، ووعدوه و منّوه بملك عريض وهو آسيا العربية كاملة إن هو عاونهم وثار علي العثمانيين (من خلال ما عرف بمراسلات حسين مكماهون)، فأعلن الثورة العربية الكبرى، وأطلق رصاصته الأولى بمكة في ٩ شعبان ١٣٣٤ هـ - ١٩١٦م، وحاصر من كان في بلاد الحجاز من العثمانيين، وأمد حلفاءه الإنجليز بالمال والسلاح، ونُعت بالملك المنقذ، ووجه ابنه فيصل علي رأس جيش كبير إلي سورية فدخلها بمساعدة غير مباشرة من الجيش البريطاني، بعد سقوط الدولة العثمانية وقيام الدولة الحجازية الهاشمية تراجعت الدولة البريطانية عن وعددها المقطوع للشريف الحسين بن علي بحرية الأراضي الإسلامية والقدس والعرب وضمهم اجمع تحت دولة واحدة، وبدا الاختلاف خصوصاً بعد إخراج الفرنسيين والبريطانيين لابنه من سوريا واحتلالهم لها وظهور مطامع اليهود في القدس. يراجع التوسع في هذا الموضوع علي الرابط التالي:

<http://www.otaibah.net/m/showthread.php?t=115667>
<http://www.marefa.org/index.php/>

(٢٤) - اتفاقية سايكس بيكو في ظل وثائق ويكيليكس، بقلم: ياسين عز الدين، علي هذا الرابط

<http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=711116>

(٢٥) - مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، رسالة بين الأمس واليوم، دار الدعوة، الإسكندرية، ط الشريعة ١٩٩٠م - ١٤١١هـ، ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢٦) - الأنفال، من الآية رقم ٤٦

(٢٧) - الإسراء الآية رقم: ١٦.

(٢٨) - يونس من الآية رقم: ١٠١

(٢٩) - الأعراف، الآية رقم: ١٧٩.

(٣٠) - آل عمران، الآية رقم: ١٠٠

(٣١) - آل عمران، الآية رقم: ١٤٩

(٣٢) يراجع في قصة هذه الاتفاقية، الأستاذ عبد الحميد الكاتب، عالم الأقوياء... وديننا الضعفاء، مقال بمجلة العربي، العدد ٣٠٩، أغسطس (آب) ١٩٨٤ ص ١٨، ١٩ والمقال كله من ص ١٦: ٢١. كما يراجع رسالتنا للماجستير: مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، رسالة مقدمة إلي كلية الشريعة والقانون بالقاهرة جامعة الأزهر عام ١٩٩٣م، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

(٣٣) أ.د. / محمد سامي عبد الحميد / أصول القانون الدولي العام جـ ١ (الجماعة الدولية) ص ٤٢٩.

(٣٤) هذه الدول هي: " جمهورية أذربيجان، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة أفغانستان الإسلامية، جمهورية ألبانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إندونيسيا، جمهورية أوزبكستان، جمهورية أوغندا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية باكستان الإسلامية، دولة البحرين، بروناي دار السلام، جمهورية بنغلاديش الشعبية، جمهورية بنين، بوركينافاسو (فولتا العليا سابقاً)، جمهورية طاجيكستان، الجمهورية التركية، تركمنستان، جمهورية تشاد، جمهورية توغو، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السنغال، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية سورينام، جمهورية سيراليون، جمهورية الصومال، جمهورية العراق، سلطنة عمان، جمهورية الغابون، جمهورية غامبيا، جمهورية غويانا، جمهورية غينيا بيساو، دولة فلسطين، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، جمهورية قيرغيزيا، دولة قطر، جمهورية كازخستان، جمهورية الكاميرون، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، جمهورية المالديف، جمهورية مالي، ماليزيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية موزنبيق، جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا الاتحادية، الجمهورية اليمنية".

(٣٥) - يراجع في تقييم تجربة المنظمات الدولية الإسلامية كتاب الباحث عن: المنظمات الدولية الإسلامية دراسة تفويجية علي ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي، البحث الفائز بالجائزة الدولية لرابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية، سلسلة فكر المواجهة رقم ٦، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ١٩٧ وما بعدها.

(٣٦) يراجع في هذه التسمية تقسيم السودان.. زلزال لا يوقظ النائمين!!، عبد الرحيم التميمي - مجلة العصر، علي هذا الرابط: <http://www.jamea.com/vb/showthread.php?t=٧٤٣٧>

(٣٧) - يري فضيلة د. محمد عمارة أن مخطط التقسيم يعود إلي تاريخ إقامة الإمبريالية الغربية للكيان الصهيوني علي أرض فلسطين سنة ١٩٤٨م، حين نشر المستشرق الصهيوني "برنارد لويس" - الإنجليزي الأصل.. الأمريكي الجنسية- دراسة في مجلة وزارة الدفاع الأمريكية- البنتاجون- يقترح فيها إعادة وزيادة تقسيم العالم الإسلامي- من باكستان إلي المغرب- وإنشاء أكثر من ثلاثين كياناً سياسياً جديداً- علاوة علي الدول الستة والخمسين التي تنتزع عليها خارطة عالم الإسلام- أي تحويل العالم الإسلامي إلي "فسيفساء ورقية" تقوم فيها ٨٨ دولة، بدلاً من ٥٦.. بما يعنيه هذا التقسيم المقترح من شقاق وصراعات وحروب وآلام، تزيد هذه الكيانات ضعفاً فوق ضعفها، وهزلاً فوق هزلها، الأمر الذي يجعل بأس هذه الكيانات بينها شديداً، ومن ثم تكون رحمة علي أعدائها الحقيقيين!!.. ولقد كان "برنارد لويس" صريحاً عندما قال: إن هذا التقسيم للعالم الإسلامي هو الضمان الحقيقي لأمن إسرائيل!!.. التي ستكون الأقوي وسط هذه "الفسيفساء..!!" وعلي هذا فما يجري في السودان والعراق ليس أمراً مفاجئاً، وإنما هو مخطط استعماري رسمته وصاغته وأعلنته الصليبية الغربية والصهيونية اليهودية لتقسيم العالم الإسلامي منذ إقامة

إسرائيل! تراجع: مقال د. محمد عمار، مخطط برنارد لويس، بتاريخ: ٢٨-٠١-٢٠١٠، تراجع المقال علي هذا الرابط <http://www.alukah.net/Culture/٠/٩٤٣٧>

وفي الحديث عن المخططات الدولية الخاصة باستهداف العالم الإسلامي تراجع الاستطلاع الذي أجرته رحاب أسامة بعنوان: المخططات الدولية لاستهداف المقدسات الإسلامية، علي الشبكة العالمية للمعلومات في الرابط الآتي: <http://www.mokadsat.٤t.com/٣٣/٢٠.htm>

(٣٨) - حتي لا ننسي.. مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الاسلامي مقال بقلم م/فتحي شهاب الدين علي هذا الرابط: <http://shehabuedin.yammh.com/archives/٥٥>

(٣٩) - تراجع في ذلك مقال: حتي لا ننسي.. مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الاسلامي، بقلم م/فتحي شهاب الدين، المقال السابق <http://shehabuedin.yammh.com/archives/٥٥>

(٤٠) - تراجع في هذه المخططات: بيان جديد للشيخ علي بن حاج، الهيئة الإعلامية للشيخ علي بن حاج نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، علي الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت): <http://www.muslim.net/vb/showthread.php?t=٤١٣٧١٩>

(٤١) - حول خطة تقسيم العراق تراجع: عاجل.. العراق المتوفي عام ٢٠١٢.. خطة تقسيم العراق علي الطريقة الأيرانية، بقلم سنان سيف، علي هذا الرابط: http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=١٣٥٢٠:٢٠١٠-٠٤-١٠-١٥-٤٢-٤٢&catid=٤:٢٠٠٩-٠٥-١١-٢٠-٥٤-٠٤&Itemid=٥

كما تراجع: تقسيم العراق كابوس علي الجميع، ممدوح إسماعيل، علي هذا الرابط: http://www.islamway.com/?iw_s=outdoor&iw_a=print_articles&article_id=٢٥٦٩

وأيضاً التقسيم العقدي في العراق... والجناية علي أهل السنة، د. عبد العزيز كامل علي هذا الرابط: <http://majles.alukah.net/showthread.php?t=١٢٦٦٨>

(٤٢) - وفي ضوء هذا المخطط نستطيع أن نفسر ما حدث من أقباط المهجر عقب التفجيرات السيئة التي حدثت في الأسكندرية أمام كنيسة القديسين بمناسبة أعياد الميلاد في رأس السنة الميلادية ٢٠١١، حيث دعت قيادات من أقباط المهجر إلي قيام دولة مستقلة للأقباط في مصر، بالتزامن مع إجراء استفتاء تقرير مصير جنوب السودان، مؤكدين أن الدولة الجديدة تشكلت من خلال هيئة تأسيسية من مائة قبضي من داخل وخارج مصر. وبحسب تقرير لصحيفة المصريون الصادرة الاثنين طالب القيادات القبطية في المهجر بالحصول علي ٢٥ بالمائة من المناصب السيادية في مصر وإطلاق حرية بناء الكنائس بلا حدود وتشكيل محاكم للأقباط، تمهيداً لحكم ذاتي للأقباط في مصر حسب قولهم. وتبني تأسيس ما تسمي بـ "الدولة القبطية" قيادات قبطية معروفة بمواقفها المناصرة لإسرائيل ودعواتهم الدائمة لها من أجل التدخل لحماية الأقباط في مصر، ومن بينهم مورييس صادق رئيس "الجمعية الوطنية القبطية" ومنظمة "كميل الدولية من أجل يسوع"، وقناة "الحقيقة" المسيحية ومنظمة "ستاند آب أمريكا"، وقناة "الطريق" المسيحية بولاية نورث كارولينا. تراجع ما كتبه حسين البربري ومصطفى شعبان، في جريدة المصريون، بتاريخ ١٠/١/٢٠١١:

<http://www.almwsoaa.com/Forum/showthread.php?p=٥٥٨٢٤>

كما نستطيع أن نفسر أيضا تصريحات بابا الفاتيكان " بنديكت السادس عشر " المتكررة التي انتقد خلالها أوضاع المسيحيين في مصر وتعرضهم للاضطهاد من قبل المسلمين، واستغلال ما حدث في مصر من حادث كنيسة القديسين لتأجيج المشاعر وإحداث فتنة بين شعب مصر المسلم، وإزاء هذا لا يفوتنا أن نحیی موقف الأزهر الشريف في ظل قيادة إمامه الأكبر فضيلة د. أحمد الطيب الذي أعلي هامة الأزهر وأعاد له هيئته ومكانته بقراره الصادر في ٢٠/١/٢٠١١ بتجميد الحوار بين الأزهر الشريف والفاتيكان إلى أجل غير مسمى، كما نحیی رابطة علماء أهل السنة التي شددت علي الأزهر الشريف في خطوته المباركة، وتلقت هذا القرار بسعادة غامرة، وأعلنت أنها تقف من وراء الأزهر بكل طاقاتها وعلمائها لنصرة الدين الإسلامي العظيم.

(٤٣) - يراجع تفاصيل المشروع الصهيوي أمريكي لتفتيت العالم الإسلامي "لبرنارد لويس" علي هذا الرابط:

<http://shehabuedin.yammh.com/archives/٥٥>

(٤٤) - يراجع في الأطماع الصهيونية في السودان مقال: تقسيم السودان.. أطماع صهيونية لا تنتهي، كتبه د. سامح عباس، علي هذا الرابط:

http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=٧٦٦٠&Itemid=٥٨

كما يراجع مقال: تقسيم السودان..مقدمة لتفتيت دول أخرى (مخطط صهيوني لتمزيق العالم العربي من شرقه إلى غربه!) محمد هزاع، علي هذا الرابط

<http://www.bramjnet.com/vb٣/showthread.php?t=١١٨٥٦٩٩>

وفي الأطماع الصهيونية عامة من وراء تقسيم الدول العربية يراجع: "إسرائيل" الرابحة لتقسيم الدول العربية؟ السبت ٠٨ يناير ٢٠١١، بقلم/ د. سامح عباس، علي هذا الرابط:

<http://www.arabicdream.com/topic/>

(٤٥) يراجع: : رسالة أ.د. محمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين يكتب عن مؤامرة تقسيم السودان، بتأويخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٠ (بتصرف) علي هذا الرابط في الشبكة العالمية للمعلومات:

<http://ikhwanwayonline.wordpress.com/٢٠١٠/١٠/٢٢/>

(٤٦) - يراجع: أحمد صلاح النجار، في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ الساعة: ١٤:٣٢ م، مخططات التقسيم تبدأ من السودان لتنتهي في السعودية بعد العراق، علي هذا الرابط:

http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=٤١٧٩٨٨

(٤٧) - والتاريخ يؤكد هذه الحقيقة، فإذا كان ضعف المسلمين وتمزقهم هو الذي جرأ الغير عليهم، لينزل بهم هذه الهزائم الحديثة في فلسطين، وفي العراق وفي أفغانستان، وفي كشمير، وفي السودان، وفي ليبيا، وقريبا في إيران وفي سوريا وفي غير ذلك من دول العالم الإسلامي، فإن التاريخ يثبت أيضا أن تمزق المسلمين وتفرقهم هو نفس العامل الذي أنزل بهم الهزائم القديمة، فأسباب الحروب الصليبية وحروب التتار

والمغول لا ترجع إلا إلي الضعف والانحلال، ولو فرضنا عدم وجود ذلك لما فكر الصليبيون في الغزو الصليبي ومحاربة المسلمين، فالجبهة الإسلامية الضعيفة هي التي شجعت العدو الصليبي علي مهاجمة العالم الإسلامي. يراجع في ذلك: د. أسعد السحمراني، الاستبداد والاستعمار وطرق مواجهتهما عند الكواكبي والإبراهيمي، دار النفائس، بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م، ص ١٨، ١٩. وصدق رسول الله ﷺ حين أبصر من وراء حجب الغيب هذه الصورة المؤلمة والمريرة للعالم الإسلامي المعاصر وقال: "يُوشِكُ الْأَمُّ أَنْ تَدَاعِيَ عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعِيَ الْأَكْلَةُ إِلَى فَصْعَتِهَا فَقَالَ قَائِلٌ وَمِنْ قَلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ قَالَ بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ وَلَيَنْزِعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمْ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْوَهْنُ، قَالَ حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ". سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفي: ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، كتاب الملاحم، باب في تداعي الأمم علي الإسلام، ج ٤ ص ١١١ حديث رقم ٤٢٩٧.

(٤٨) - د. جعفر عبدالسلام، د. محمود داود، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية دراسة تأصيلية علي ضوء القانون الدولي والفقهاء الإسلامي، سلسلة فكر المواجهة رقم ١٥ رابطة الجامعات الإسلامية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ص ١٤٤،

وأيضا د. عدنان السيد حسين، الانتفاضة وتقرير المصير، تقديم د. أنيس صايغ، دار النفائس، ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ص ٢١.

(١٤٢) Daniel Colard، Jean-Francois Guilhaudis :Le droit de la securite internationale، MASSON، Collection droit-Sciences Economiques، Paris ١٩٨٧، P.٢٣،

(١٤٣) أ.د. صلاح عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، ص ٢٦٣.

(١٤٤) في بيان ذلك يراجع: أ.د. صلاح عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، ص ٢٦٣: ٢٧١، وأيضا يراجع: د. محمد شوقي عبد العال، الدولة الفلسطينية، دراسة سياسية وقانونية في ضوء أحكام القانون الدولي، تقديم أ.د. عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢ ن ص ٨٠ وما بعدها، - د. عدنان السيد حسين، الانتفاضة وتقرير المصير، تقديم د. أنيس صايغ، ص ٢٩ وما بعدها.

(٥٢) المرحوم أ.د. حامد سلطان، أ.د. عائشة راتب، أ.د. صلاح عامر، القانون الدولي العام ص ٣٣٧ سابق. وإن رأي البعض أن حق الشعوب في تقرير مصيرها، حق قديم في الأساس، أكدت عليه الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وقد جاءت مساهمة لينين في ما بعد لتضيف علي هذا المفهوم بعداً نظرياً وعملياً يراجع: د. حسن جوني، حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي، بحث مقدم إلي المؤتمر الثالث للجمع الوطني لدعم خيار المقاومة المنعقد في الاونيسكو بيروت ١٩-٢١ شباط ٢٠١٠ تحت عنوان "خيار المقاومة وبناء الدولة" ص ٣.

(٥٣) المرحوم أ.د. / حامد سلطان، أ.د. / عائشة راتب، أ.د. / صلاح عامر القانون الدولي العام ص ٣٣٨ سابق. ومن أهم الإشارات غير المباشرة إلي حق تقرير المصير في عهد عصبة الأمم ما ورد في م ٢٢.

بجميع فقراتها وخاصة فقرة رقم (١) بقولها: "المستعمرات والأقاليم التي ترتب علي الحرب الأخيرة أنها لم تعد تخضع لسيادة الدول التي كانت تحكمها والتي تقطنها شعوب غير قادرة علي الوقوف وحدها في الأحوال القاسية للعالم الحديث، يطبق عليها المبدأ القاضي بأن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها إنما هي أمانة مقدسة في عنق المدنية وبأن يشتمل العهد علي الضامات الكفيلة بالاضطلاع بهذه الأمانة" والفقرة رقم (٤) بقولها: "إن بعض الجماعات التي كانت تابعة للإمبراطورية التركية قد وصلت إلي مرحلة من التقدم يمكن معها الاعتراف بصفة مؤقتة بوجودها كأهم مستقلة مع تقديم المشورة والمعونة الإدارية من جانب السلطة القائمة بالانتداب حتي يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة علي الوقوف وحدها، ويتعين أن تكون رغبات هذه الشعوب هي الاعتبار الرئيسي في اختيار السلطة القائمة بالانتداب".

(٤٤) - الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقيتين الدوليتين.

(٥٥) أ.د. /حامد سلطان / أ.د. عائشة راتب، أ. د. /صلاح الدين عامر /القانون الدولي العام ص ٣٤٤ سابق.

(٥٦) - في ممارسات الأمم المتحدة، هناك الكثير من القرارات التي اتخذتها المنظمة الدولية واعتمدت بشكل شبه إجماع ونذكر منها قرار ١٥١٤ عام ١٩٦٠ وكذلك قرار ٣١٠٣ عام ١٩٧٨، الذي اعتبر أن كفاح الشعوب لتقرير مصيرها هو كفاح مشروع يتفق مع مبادئ القانون الدولي العام. وأيضا في قرارات وممارسات المنظمات الإقليمية، والمؤتمرات الدولية نذكر من أهمها إعلان الجزائر، الذي أعلن عن الإعلان العالمي لحق الشعوب وذلك عام ١٩٧٦. د. حسن جوني، حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي، بحث مقدم إلي المؤتمر الثالث للجمعية الوطني لدعم خيار المقاومة المنعقد في الاونيسكو ببيروت ١٩-٢١ شباط ٢٠١٠ تحت عنوان "خيار المقاومة وبناء الدولة" ص ٥

(٥٧) - د. حسن جوني، حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي، بحث مقدم إلي المؤتمر الثالث للجمعية الوطني لدعم خيار المقاومة المنعقد في الاونيسكو ببيروت ١٩-٢١ شباط ٢٠١٠ المرجع السابق، ص ٥. ويراجع أيضا الباحث: أسو كريم، حق تقرير المصير، الدستور والاستفتاء، ص ٤، علي هذا الرابط:

<http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq/20taqrer/20almaser/haq/20taqrer/20almaser.pdf>

(٥٨) - يراجع في ذلك وفي التأسيس للحق في تقرير المصير عموما القرار رقم: ٢٠/١٠ - حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الدورة العاشرة، البند ١ من جدول الأعمال، وذلك في المسائل المعروضة عليه: المسائل التنظيمية والإجرائية، مشروع تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته العاشرة ص ٥٦، ٥٧، وقد اعتمد هذا القرار في الجلسة الثالثة والأربعون، بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩

(٥٩) - د. حسن جوني، حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي، بحث مقدم إلي المؤتمر الثالث للجمعية الوطني لدعم خيار المقاومة المنعقد في الاونيسكو ببيروت ١٩-٢١ شباط ٢٠١٠ تحت عنوان "خيار

المقاومة وبناء الدولة" ص ٥ ويراجع عموماً في بيان الأساس القانوني لحق تقرير المصير، الباحث آسو كريم، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، ص ٢، علي هذا الرابط:

<http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq/20taqrer/20almaser/haq/20taqrer/20almaser.pdf>

(١٠) - السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفي: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥ م، ج ٢ ص ٣١٧. السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، د. أكرم ضياء العمري، مكتبة العبيكان، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ج ٢ ص ٤٤٣.

(١١) - وفي رواية أن نسخة كتابهم: "باسمك اللهم، هذا ما تحالف عليه عبد المطلب بن هاشم ورجاللات عمرو بن ربيعة من خزاعة، تحالفوا علي التناصر والمواساة ما بلّ بحر صوفة، حلفا جامعا غير مفرق، الأشياء علي الأشياء، والأصاغر علي الأصاغر، والشاهد علي الغائب، وتعاهدوا وتعاقبوا أوكد عهد وأوثق عقد لا ينقض ولا ينكث، ما أشرقت شمس علي ثبير، وحنّ بفلاة بعير، وما أقام الأخشبان، وعمر بمكة إنسان، حلف أبد لطول أمد، يزيده طلوع الشمس شذاً، وظلام الليل مداً، وأن عبد المطلب وولده ومن معهم ورجال خزاعة متكافئون متظاهرون متعاونون، فعلي عبد المطلب النصره لهم بمن تابعه علي كل طالب، وعلي خزاعة النصره لعبد المطلب وولده ومن معهم علي جميع العرب في شرق أو غرب أو حزن أو سهل، وجعلوا الله علي ذلك كفيلاً، وكفي بالله جميلاً. " فقال رسول الله ٣: ما أعرني بحقكم وأنتم علي ما أسلفتم علي من الحلف. السيرة الحلبية " إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون"، علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين (المتوفي: ١٠٤٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٢٧هـ، ج ٣ ص ١٠٢.

(١٢) - ويدخل في هذا الحق، الحق في تقرير المصير لتصفية الاستعمار، وللتحرر من السيطرة الأجنبية، واستعادة حرية الدولة، ومنع الدول الأخرى من التدخل في شئونها الداخلية، ومنع الهجوم عليها.

(١٣) - ومما يشمل ذلك حق: حق كل مجموعة قومية في تكوين دولتها الوطنية، وحقها في أن تدير الإقليم الذي تسكنه ضمن إطار الدولة، وحق الإقليم في التمتع بدرجة معينة من الحكم الذاتي الثقافي والإداري والسياسي، وحق الشعب في اختيار شكل الحكومة التي يريدونها من خلال الانتخابات الحرة النزيهة يراجع:

آسو كريم، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، ص ١٠، علي هذا الرابط:

<http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq/20taqrer/20almaser/haq/20taqrer/20almaser.pdf>

(١٤) - حول الجدل القانوني لمدلول كلمة الشعب يراجع: آسو كريم، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، ١٣-١٧، علي هذا الرابط:

<http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq/20taqrer/20almaser/haq/20taqrer/20almaser.pdf>

(١٥) C. Lloyd Brown- Jon، Self-determination and separation، options politiques، Sep. ١٩٩٧، p.٢، available in: www.tamilnation.org/selfdetermination/٩٧brown.htm
(١٦) Gamini Keerawella، Formless as water، flaming as a fire: Some observations on the theory and practice of self-determination، Oct. ٢٠٠٤، p. ٩ available in: www.ide.go.jp/Japanese/Publish/Dp/PDF/٠١٣-keerawella.pdf

(١٧) - آسو كريم، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، ص ١٠، علي هذا الرابط:
<http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq/٢٠taqrer/٢٠almaser/haq/٢٠taqrer/٢٠almaser.pdf>

(١٨) - حول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية يراجع:

Jean -Pierre COT et Alain PELLET ; La charte des Nations Unies ; Préface de Javier Perez de CUELLAR، ٢e édition Economica Paris ١٩٩١، p١٤١، Pierre Gerbet، Marie-Renée، Victor-Yves Ghébal: Le reve d'un ordre mondial de la SDN à L' ONU; Editions Paris ١٩٩٦ p١٤٨،

(١٩) د / ممدوح شوقي / الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي ص ٤٦٦، ٤٤٧.

(٢٠) أستاذنا الدكتور / جعفر عبد السلام / مبادئ القانون الدولي العام ص ٨٢٠، ٨٢١. سابق.

(٢١) د / ممدوح شوقي / الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي ص ٤٤٧ سابق.

(٢٢) وبذلك نؤيد ما يراه أستاذنا الدكتور / جعفر عبد السلام حين قال: " ولا شك عندنا في جواز استخدام القوة في الكفاح لتقرير المصير " مبادئ القانون الدولي العام ص ٨٢١، وأيضا هو رأي أ.د. طلعت الغنيمي في كتابه الغنيمي الوسيط في قانون السلام ص ٣٠١، د. حسن جوني، حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي، ص ٤ مراجع سابقة.

(٢٣) - مما يشير أيضا إلي جواز استخدام القوة من قبل حركات التحرر الوطني لتقرير المصير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طالبت بإعطاء إهتمام خاص لحماية المدنيين والمقاتلين أثناء النزاعات العسكرية التي تخوضها حركات التحرر ضد الاحتلال والاستعمار، والذي أدى بدوره الي صدور قرار عن الجمعية العامة عام ١٩٧٣ يعلن فيه ان النزاعات المسلحة التي تناضل الشعوب فيها ضد الهيمنة الإستعمارية والأجنبية، يجب ان تعتبر نزاعاً مسلحاً دولياً بمفهوم اتفاقية جنيف ١٩٤٩. وقد جاء هذا القرار ليعطي دفعا قويا لخبراء القانون الدولي الإنساني الذين صاغوا البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف فأحدثوا ثورة في القانون الدولي العام وذلك حين اعتمدوا المادة الأولى من هذا البروتوكول والتي تعتبر بأنه تنطبق علي الأوضاع التي نصت عليها المادة الثانية المشتركة لاتفاقيات جنيف.... وان ذلك "يتضمن... المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير"، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلام المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعامل بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وهكذا أصبح النضال الذي تخوضه حركات التحرر نضالاً يطبق به قانون النزاعات العسكرية التي تنطبق بين الدول.

(٢٤) من الملاحظ أن حق تقرير المصير لا تتم ممارسته دائما في العمل الدولي المعاصر بالطرق السلمية،

وأن الجماعة الدولية لم تهتم فعلا بإعطاء حق تقرير المصير إلا للشعوب التي لجأت إلى طرق المساعدة الذاتية ومارست بالقوة حقها في تقرير المصير أو بمعنى أدق قامت بالثورة علي وضع قائم وموجود أ.د. / حامد سلطان، أ.د. / عائشة راتب، أ.د. / صلاح عامر القانون الدولي العام ص ٣٣٩.

(٧٥) - آسو كريم، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، ص ١١، ١٢، علي هذا الرابط:

<http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq/٢٠taqrer/٢٠almaser/haq/٢٠taqrer/٢٠almaser.pdf>

كما يراجع:

- Halim Moris Self-determination: An affirmative Right or mere Rhetoric? Available in:

www.tamilnation.org/selfdetermination/٩٧Moris.htm note no ١٤، p. ٢٢.

(٧٦) - في تعريف حالة الانفصال يراجع: د. أشرف عرفات سليمان أو حجازة، النظرية العامة للتوارث الدولي مع دراسة تطبيقية للتطورات المعاصرة في الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي السابقين، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، دار النهضة العربية القاهرة ص ١٠٧.

(٧٧) يراجع

- Robert McCorquodale، Self-Determination: A Human Rights approach Self-determination: Human rights، p.٣٠، available in : <http://www.Eleves.ens.fr/home/blondeel/law> ٧

(٧٨) - د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، القضية الفلسطينية ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، ص ٦ الشبكة الدولية للمعلومات.

٧٩ ICJ Reports (١٩٨٦) at ٥٦٧.

(٨٠) - د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، القضية الفلسطينية ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، ص ٧ الشبكة الدولية للمعلومات

(٨١) J. Castellino، International Law and Self – determination (٢٠٠٠) p. ١١٠.

(٨٢) - يراجع: د. أشرف عرفات سليمان أو حجازة، النظرية العامة للتوارث الدولي مع دراسة تطبيقية للتطورات المعاصرة في الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي السابقين، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، دار النهضة العربية القاهرة ص ١٠٨، ١٠٩

(٨٣) Thomas Franck "Postmodern Tribalism and the Right to Secession" in eds.C. Brolmann R. Lefeber، M. Zeik (M-Nijhof، The Netherland- ١٩٩٣) P. ١٠.

(٨٤) - آسو كريم، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، ص ١١، ١٢، علي هذا الرابط:

<http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq/٢٠taqrer/٢٠almaser/haq/٢٠taqrer/٢٠almaser.pdf>

(٨٥) - يراجع:

- Angela M. Lloyd، the Southern Sudan: A Compelling Case for Secession، ٣٢ Colum، J. Transnat. l L. ٤١٩، ٤٢٢ (١٩٩٤)

مشار إليه في آسو كريم، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، ص ١٢ مرجع سابق

(^{٨٦})Halim Moris Self-determination: An affirmative Right or mere Rhetoric? Available in:

www.tamilnation.org/selfdetermination/97Moris.htm note no ١٤، p. ١٩.

(^{٨٧}) - هذا فضلا عن الشروط الإجرائية التي تتضمن طلب الدولة للعضوية مقدما إلي أمين عام الأمم المتحدة ومعه تصريح من جهتها بقبول التزامات الميثاق، ثم يصدر بالعضوية قرار من الجمعية العامة بناء علي توصية من مجلس الأمن. يراجع في تفصيل ذلك: د. محمود داود، قانون التنظيم الدولي مع إشارة تأصيلية لفكرة المنظمات الدولية في الفقه الإسلامي، القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ٢٣٤ وما بعدها.

(^{٨٨}) - ومما يشير إلي هذه المؤامرات والمكائد ، ما يراه البعض من أن خصائص السودان وما يتمتع به من نعم كأكبر دولة إفريقية تمتلك مساحة زراعية شاسعة تتخللها شبكة من الأنهار والوديان، هي التي جعلته عرضة للأعداء الطامعين الذين راحوا يشعلون نيران الصراعات المحلية والإقليمية بتشجيع فئة علي فئة، وتفخيم ظلامات الأقاليم المتخلفة عن ركب التنمية رغم ضآلتها، ولم يكن ذلك قطاعاً، كما يشير المؤلف بمعزل عن أبناء السودان جنوبيين وشماليين؛ لكنهم لم يتداركوا الأمور في بدايتها، ولم يسارعوا إلي نزع فتيل الحرب، ولم يعطوا الحوار فرصته، بل عمدوا إلي استخدام القوة العسكرية وإثارة النعرات القبلية والاستنفار بالقوي الأجنبية كسبيل لحسم الخلاف وكسب المعارك السياسية، ومن ثم دخل السودان في حروب أهلية متنوعة، كان وقودها أبناءه، وظلت مشتتة ومستمرة منذ الاستقلال، حيث بدأ الصراع الشمالي الجنوبي يتفجر مباشرة بعد رحيل القوات الأجنبية عام ١٩٥٥ باشتعال الشرارة الأولى في المديرية الاستوائية، حينما تمردت الفرقة الاستوائية بسبب أخبار مكذوبة كجزء من التحريض الأجنبي ومخططاته. وضربت البلاد حالة من التوتر والاضطراب، وهي في بداية تأسيسها، وأصبح هذا العمل هو النواة التي بذرها الأعداء لضرب الوحدة الوطنية في مهدها وبذر بذور الفرقة والتشتت. يراجع في ذلك أ.د. عبد المحسن بدوي محمد أحمد، مشكلة جنوب السودان.. الماضي ومآلات المستقبل، الاقتصادية الالكترونية ، علي هذا الرابط: http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488406.html

(^{٨٩}) - د. محمود داود، مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، رسالة ماجستير، مقدمة إلي كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، عام ١٩٩٣م، ٤٧٢.

(^{٩٠}) - يراجع في ذلك:

- Audrey Jane Roy، Sovereignty and decolonization: Realizing indigenous self-determination at the United Nations and in Canada، ٢٠٠١، University of Victoria، p. ٢٥، available in: <http://web.uvic.ca/igov/research/audrey-roy-thesisfinal-pdf>
- James Crawford، State Practice and International Law in relation to Unilateral Secession، report toG government of Canada concerning unilateral secession of Quebec (١٩ Feb. ١٩٩٧)، P.٧، available in:
- www.tamilnation.org/selfdetermination/97crawford.htm

كما يراجع: آسو كريم، حق تقرير المصير الدستور والاستفتاء، ص ١٧: ١٩، علي هذا الرابط:

<http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq/20taqrer/20almaser/haq/20taqrer/20almaser.pdf>

- (^{٩١}) - حول بعض حالات الانفصال يراجع: د. أشرف عرفات سليمان أو حجازة، النظرية العامة للتوارث الدولي مع دراسة تطبيقية للتطورات المعاصرة في الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي السابقين، ص ٣١١: ٣١٦ سابق
- (^{٩٢}) - الحج آية رقم ٤١.
- (^{٩٣}) - الأنبياء آية رقم ٩٢.
- (^{٩٤}) - نقلا عن هذا الموقع: <http://shehabuedin.yammh.com/archives/٥٥>

أهم مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية

- الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الفكر العربي،
- أحمد صلاح النجار، مخططات التقسيم تبدأ من السودان لتنتهي في السعودية بعد العراق، في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ علي هذا الرابط: http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=٤١٧٩٨٨
- د. أسعد السحمراني، الاستبداد والاستعمار وطرق مواجهتهما عند الكواكبي والإبراهيمي، دار النفائس، بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م،
- إسماعيل فطاني، اختلاف الدارين وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات، تقديم أ.د. عبد الله الزايد، ط الأولي ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م، دار السلام، ص ٢٩، ٣.
- أسو كريم، حق تقرير المصير، الدستور والاستفتاء، ص ٤، علي هذا الرابط: <http://www.mukiryani.com/jmarakan/bnke/haq%٢٠taqrer%٢٠almaser/haq%٢٠taqrer%٢٠almaser.pdf>
- د. أشرف عرفات سليمان أو حجازة، النظرية العامة للتوارث الدولي مع دراسة تطبيقية للتطورات المعاصرة في الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي السابقين، رسالة دكتوراه مقدمة إلي كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م، دار النهضة العربية القاهرة
- برنارد لويس، مشروع الصهيون الأمريكي لتفتيت العالم الإسلامي، علي هذا الرابط: <http://shehabuedin.yammh.com/archives/٥٥>
- د. أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، مكتبة العبيكان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.
- د. جعفر عبد السلام، نظام الدولة في الإسلام مع المقارنة بالفقه الوضعي، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية، ١٤٢١/١٤٢٢هـ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ م،
- د. جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة.
- د. جعفر عبد السلام، د. محمود داود، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية

- دراسة تأصيلية علي ضوء القانون الدولي والفقهاء الإسلامي، سلسلة فكر المواجهة رقم ١٥ رابطة الجامعات الإسلامية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م،
- د. حامد سلطان، د. عائشة راتب، د. صلاح عامر، القانون الدولي العام
- حسن البناء، رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، رسالة بين الأمس واليوم، دار الدعوة، الإسكندرية، ط الشريعة ١٩٩٠م - ١٤١١هـ،
- د. حسن جوني، حركات التحرر الوطني في ضوء القانون الدولي، بحث مقدم إلي المؤتمر الثالث للتجمع الوطني لدعم خيار المقاومة المنعقد في الاونيسكو ببيروت ١٩-٢١ شباط ٢٠١٠ تحت عنوان "خيار المقاومة وبناء الدولة"
- حسين البربري ومصطفى شعبان، في جريدة المصريون، بتاريخ ١٠/١/٢٠١١ :
- <http://www.almwsoaa.com/Forum/showthread.php?p=٥٥٨٢٤>
- رحاب أسامة بعنوان: المخططات الدولية لاستهداف المقدسات الإسلامية، علي الشبكة العالمية للمعلومات في الرابط الآتي:
- <http://www.mokadsat.٤t.com/٣٣/٢٠.htm>
- د. سامح عباس، تقسيم السودان... أطماع صهيونية لا تنتهي، علي هذا الرابط:
- http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=٧٦٦٠&Itemid=٥٨
- د. سامح عباس، "إسرائيل" الرابعة لتقسيم الدول العربية؟ السبت ٠٨ يناير ٢٠١١، علي هذا الرابط:
- <http://www.arabicdream.com/topic/>
- د. سعيد محمد أحمد باناجه، نظرة حول المؤامرات الدولية اليهودية وأصل الثورات والحروب الأهلية والعالمية والأزمات الاقتصادية والسياسية والتكتلات الحزبية المادية اليسارية واليمينية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م،
- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي - بيروت.
- سنان سيف، عاجل. عاجل.. العراق المتوفي عام ٢٠١٢.. خطة تقسيم العراق علي الطريقة الأيرانية، علي هذا الرابط:
- http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=١٣٥٢٠:٢٠&catid=٤:٢٠٠٩-٠٥-١١-٢٠-٥٤-٠٤&Itemid=٥
- سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق،
- د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، القضية الفلسطينية ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، الشبكة الدولية للمعلومات.
- د. صلاح عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، دار النهضة العربية ودار الكتاب الجامعي.
- د. طلعت الغنيمي، الغنيمي الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف بالأسكندرية.
- د. عدنان السيد حسين، الانتفاضة وتقرير المصير، تقديم د. أنيس صايغ، دار النفائس، ط الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م،

- عبد الرحيم التميمي، تقسيم السودان.. زلزال لا يوقظ النائمين!!، -مجلة العصر، علي هذا الرابط:
<http://www.jame3a.com/vb/showthread.php?t=7437>
- الأستاذ عبد الحميد الكاتب، عالم الأقوياء.. ودينا الضعفاء، مقال بمجلة العربي، العدد ٣٠٩، أغسطس (آب) ١٩٨٤
- د. عبد العزيز كامل، التقسيم العقدي في العراق... والجناية علي أهل السنة، علي هذا الرابط:
<http://majles.alukah.net/showthread.php?t=12668>
- د. عبد المحسن بدوي محمد أحمد، مشكلة جنوب السودان.. الماضي ومآلات المستقبل، الاقتصادية الالكترونية، علي هذا الرابط: http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488406.html
- عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفي: ٢١٣هـ)، السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥ م،
- الشيخ علي بن حاج (الهيئة الإعلامية)، بيان جديد للشيخ علي بن حاج، نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، علي الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت):
<http://www.muslim.net/vb/showthread.php?t=413719>
- علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين (المتوفي: ١٠٤٤هـ)، السيرة الحلبية " إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون"، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٢٧هـ.
- م. فتحي شهاب الدين، حتي لا ننسى.. مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الاسلامي علي هذا الرابط
<http://shehabuedin.yammh.com/archives/55>
- فتحي يكن، العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر الهجري، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م،
- فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار الغد العربي، القاهرة، ط الأولى ١٩٩٢، ١٤١٢،
- فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية، مركز دراسات العالم الإسلامي، سلسلة الدراسات القانونية، ط الأولى ١٩٩٣،
- فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر.
- محمد أبو فارس، الفقه السياسي عند الإمام البنا، علي هذا الرابط:
<http://www.daawa-info.net/books1.php?parts=117&au=>
- د. محمد بديع، المرشد، مؤامرة تقسيم السودان، بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٠، علي هذا الرابط:
<http://ikhwanwayonline.wordpress.com/2010/10/22>
- محمد بن أبي بكر أبو عبد الله المعروف بابن القيم، أحكام أهل الذمة، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط

- الأولي، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م، دار الكتب العلمية - بيروت،
- محمد بن أحمد السرخسي، شرح كتاب السير الكبير، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد العزيز أحمد،
- محمد بن إسماعيل لأبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، دار الجيل - بيروت،
- د. محمد رأفت عثمان، القضايا الثلاث: تغيير المنكر بالقوة والخروج علي الحاكم وتكفير الدولة، دار الفضيلة، ط الأولى، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩،
- د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام جـ ١ (الجماعة الدولية).
- د. محمد شوقي عبد العال، الدولة الفلسطينية، دراسة سياسية وقانونية في ضوء أحكام القانون الدولي، تقديم أ.د. عز الدين فودة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢.
- د. محمد عمارة، مخطط برنارد لويس، بتاريخ: ٢٨-٠١-٢٠١٠، يراجع المقال علي هذا الرابط <http://www.alukah.net/Culture/٠/٩٤٣٧>
- محمد هزاع، تقسيم السودان..مقدمة لتفتيت دول أخرى (مخطط صهيوني لتمزيق العالم العربي من شرقه إلي غربه!) علي هذا الرابط: <http://www.bramjnet.com/vb٣/showthread.php?t=١١٨٥٦٩٩>
- د. محمود داود ، مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، رسالة مقدمة إلي كلية الشريعة والقانون بالقاهرة جامعة الأزهر عام ١٩٩٣ م.
- د. محمود داود، المنظمات الدولية الإسلامية دراسة تقويمية علي ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي، البحث الفائز بالجائزة الدولية لرابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية، سلسلة فكر المواجهة رقم ٦، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م،
- د. محمود داود، قانون التنظيم الدولي مع إشارة تأسيسية لفكرة المنظمات الدولية في الفقه الإسلامي، القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م،
- ممدوح إسماعيل، تقسيم العراق كابوس علي الجميع، علي هذا الرابط: http://www.islamway.com/?iw_s=outdoor&iw_a=print_articles&article_id=٢٥٦٩
- د. ممدوح شوقي ، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي ، دار النهضة العربية
- د. يوسف القرضاوي، أعداء الحل الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- ياسين عز الدين، اتفاقية سايكس بيكو في ظل وثائق ويكيليكس، علي هذا الرابط <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=٧١١١١٦>

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Angela M. Lloyd، the Southern Sudan: A Compelling Case for Secession، ٣٢ Colum، J. Transnat. l L. ٤١٩، ٤٢٢ (١٩٩٤)

- Audrey Jane Roy، Sovereignty and decolonization: Realizing indigenous self-determination at the United Nations and in Canada، ٢٠٠١، University of Victoria، ، available in: <http://web.uvic.ca/igov/research/audrey-roy-thesisfinal-pdf>
- C. Lloyd Brown- Jon، Self-determination and separation، options politiques، Sep. ١٩٩٧، p.٢، available in: www.tamilnation.org/selfdetermination/٩٧brown.htm
- Daniel Colard، Jean-Francois Guilhaudis :Le droit de la securite internationale، MASSON، Collection droit-Sciences Economiques، Paris ١٩٨٧،.
- Gamini Keerawella، Formless as water، flaming as a fire: Some observations on the theory and practice of self-determination، Oct. ٢٠٠٤، available in: www.ide.go.jp/Japanese/Publish/Dp/PDF/٠١٢-keerawella.pdf
- Halim Moris Self-determination: An affirmative Right or mere Rhetoric? Available in: www.tamilnation.org/selfdetermination/٩٧Moris.htm note no ١٤،.
- James Crawford، State Practice and International Law in relation to Unilateral Secession، report toG government of Canada concerning unilateral secession of Quebec (١٩ Feb. ١٩٩٧)، available in: www.tamilnation.org/selfdetermination/٩٧crawford.htm
- Jean -Pierre COT et Alain PELLET ; La charte des Nations Unies ; Préface de Javier Perez de CUELLAR، ٢eédition Economica Paris ١٩٩١؛
- J .Castellino، International Law and Self – determination (٢٠٠٠).
- Pierre Gerbet،Marie-Renée،Victor-Yves Ghébali: Le reve d'un ordre mondial de la SDN à L' ONU; EditionsParis ١٩٩٦،.
- Robert McCorquodale، Self-Determination: A Human Rights approach Self-determination: Human rights، available in : <http://www.Eleves.ens.fr/home/blondeel/law> ٧
- Thomas Franck "Postmodern Tribalism and the Right to Secession" in eds.C. Brolmann R .Lefebvre، M. Zeik (M-Nijhof، The Netherland- ١٩٩٣).

ثالثاً: مواقع علي الشبكة الدولية للمعلومات:

<http://shehabuedin.yammh.com/archives/٥٥>
<http://www.otaibah.net/m/showthread.php?t=١١٥٦٦٧>
<http://www.marefa.org/index.php/>
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D>